جامعة المنصورة

كلية الآداب

القطع فى تراكيب العربية بين النحو والدلالة

دكتور

يوسف أحمد جاد الرب محمد

أستاذ مساعد بقسم اللغة العربية

كلية الآداب - جامعة أسيوط

مجلة كلية الآداب . جامعة المنصورة

العدد الخامس والأربعون - المجلد الأول - أغسطس ٢٠٠٩

القطع في تراكيب العربية بين النحو و الدلالة

د/ يوسف أحمد جاد الرب محمد

كلية الآداب ــ جامعة أسيوط

مقدمة

الحمد لله، وصلاة وسلاما على رسوله ومصطفاه، وعلى آله وصحبه ومن نحا نحوهم وسار على نهجهم إلى يوم الدين...وبعد

فإن لغتنا العربية تحفل بكثير من الظواهر اللغوية، على المستوى الصوتي والصرفي والتركيبي...، وقد عني النحويون أكثر بالظواهر التركيبية للغة وعرضوا لها في ثنايا مؤلفاتهم ومنها "القطع في تراكيب العربية".

وتقوم هذه الظاهرة في إطار بعض شروط نحوية وأحكام، ويتخرج عليها، ويفسر في ضوئها تراكيب قصدت إليها العربيةــ وإن خالفت الأصل فيهاــ.

وقد فطن علماء العربية إلى هذه الظاهرة، بيد أنهم لم يعقدوا لها بابا، ولم يفردوا لها فصلا، فجاءت مشتتة في مؤلفاتهم، مختصرة فيها العبارات، دون إتباعها بالتفسير وإظهار الدلالات، على الرغم مما وراء تراكيبها من حكم وأسرار.

لهذا كله وجدتني مدفوعا إلى بحث هذه الظاهرة في دراسة علمية مستقلة، تقوم على تحريرها؛ فتجمع شتاتها، وتستوفي جوانبها وصورها، وتقف عند شروطها وأحكامها، وتحلل تراكيبها، مستجلية ــ من خلال ذلك ــ المعاني والدلالات.

ولكي تحقق الدراسة هدفها كان لابد من بحث هذه الظاهرة على المستويين: النحوي والدلالي؛حيث تبدو أهمية التقاء الجانبين وتعانقهما معا في تفسير كثير من تراكيب العربية، والكشف عما تتضمنه من معان وما تحتويه من أسرار، فجاء عنوانها : "القطع في تراكيب العربية بين النحو والدلالة".

وقد رأيت أن أتحدث عن "القطع" لغة واصطلاحا، ثم أبين أغراض القطع في العربية مستجليا قصد العربية وحكمتها في قطع تراكيبها، ثم أتناول مواضع القطع في العربية من خلال أبواب "التوابع"، محررا من خلاله القطع بين الشرط والحكم والدلالة، مبينا مغزى بعض هذه الشروط في علاقتها بأحكام القطع: جوازا ووجوبا وامتناعا.

وأخيرا يأتي القطع في العربية: مستوياته ودلالاته، فيحلل تراكيب القطع على مستويات اللغة: نثرا؛ في القرآن الكريم والحديث الشريف وأقوال العرب...، وشعرا. نافذا من خلال ذلك كله إلى معاني القطع في العربية ودلالاته.

وأختم البحث بما وقف عليه من أمور وما وصل إليه من نتائج.

هذا وكنت قد عزمت على تناول هذه الظاهرة في القرآن الكريم كله، وحددت كثيرا من مواضعه، بيد أني وجدته يندّ عن طاقتي، وربما أخرج العمل عن طبيعته، فتخففت من كثير من المواضع مكتفيا بهذه النماذج الدالة، فرب إشارة أبلغ من عبارة.

أولا: القطع لغة واصطلاحا

أ ــ القطع لغة:

يدور معنى القطع في اللغة حول الفصل بين الأجزاء، والتقسيم، والتفريق، والمجاوزة، وما هو ضد الوصل،...يقول ابن منظور: "القطع: إبانة بعض أجزاء الجِرْم من بعض فصلا،...وتقطعوا أمرهم بينهم زبرا أي تقسموه،...وقوله تعالى(وقطعناهم في الأرض أمما) أي فرقناهم فرقا،...وتقاطع الشيء: بان بعضه من بعض.وقطع به النهر جاوزه، وهو من الفصل بين الأجزاء، والمقطع: الموضع الذي يقطع فيه النهر من المعابر،...ومقطعات الشيء: طرائقه التي يتحلل إليها ويتركب عنها كمقطعات الكلام،...والقطع والقطيعة: الهجران ضد الوصل، والمقطع: موضع القطع. والمقطع: مصدر كالقطع". ([1])

وقد أكد الفيروزابادي هذه المعاني في قوله: "(قطعه) كمنعه...أبانه... والنهر عبره،... ومقاطع القرآن مواضع الوقوف،...والمقطع موضع القطع، و(أقطع) فلانا جاوز به نهرا، وقطَّع اللهُ عليه العذاب لوَّنه وجزَّأه، وقاطعا ضد واصلا".([2])

ب ــ القطع اصطلاحا:

يورد أبو البقاء الكفوي تعريفا للقطع هو أقرب إلى الاصطلاح منه إلى اللغة،فيذكر أن "القطع:كون الكلام مقطوعا عما قبله لفظا ومعنى".([3])

وقد لمح النحاة هذا المعنى وإن لم يصرحوا به ــ أو ينصوا عليه ــ

([1])لسان العرب،ابن منظور،ج11/220ــ227،ط1(1988)دار إحياء التراث العربي،بيروت.

([2])القاموس المحيط ،الفيروزابادي،ج3/91ــ93،ط1(1995)دار الكتب العلمية،بيروت.

([3])الكليات،أبو البقاء الكفوي،106،تحقيق:د/عدنان درويش ،ط2(1988)مؤسسة الرسالة،بيروت.

تعريفا للقطع عندهم؛ إذ لم يضعوا تعريفا للقطع ولم يحدوه بحد، مكتفين في ذلك بالتمثيل له وذكر صوره، وما يتعلق بذلك من شروط وأحكام. وذلك في معرض حديثهم في التوابع عن المطابقة بين التابع ومتبوعه خاصة في الإعراب. وهذا الأمر لدى متقدمي النحاة و متأخريهم على السواء، وأكثر ما يكون ذلك بين النعت و منعوته والبدل والمبدل منه؛ جاء في "الكتاب"([4]): "هذا باب بدل المعرفة من النكرة والمعرفة من المعرفة وقطع المعرفة من المعرفة مبتدأة". كما جاء فيه"هذا باب ما ينتصب على التعظيم والمدح وإن شئت جعلته صفة فجرى على الأول، وإن شئت قطعته فابتدأته". ويقول الرضي:"وإذا كثرت نعوت شيء معلوم أتبعت أو قطعت...".([5]) كما يقول ابن عقيل في شرحه قول ابن مالك:

واقطع أو اتبع إن يكن معينا بدونها أو بعضها اقطع معلنا

"إذا كان المنعوت متضحا بدونها كلها،جاز فيها جميعا الإتباع والقطع"([6])

وفي إتباع البدل للمبدل منه أو قطعه عنه يقول الأشموني:

"ما فُصّل به مذكور وكان وافيا به يجوز فيه البدل والقطع".([7])

ويمكن أن يفهم من كلامهم هذا أن القطع عندهم هو مغايرة التابع لمتبوعه في الإعراب، وهو عكس المطابقة بينهما إعرابا؛ فإذا كانت المطابقة تقتضي جريان التابع على متبوعه إعرابا، فإن القطع يعني مخالفة التابع لمتبوعه وعدم جريانه عليه في الإعراب رفعا ونصبا وجرا. وهذا يعني فصل النعت عن المنعوت وعدم إتباعه إياه؛ فالقطع يذكر في

([4]) الكتاب،سيبويه،14/2و62على الترتيب،تحقيق:عبد السلام هارون،ط3(1988)مكتبة الخانجي

([5]) شرح الرضي على الكافية323/2،تصحيح وتعليق:يوسف حسن عمر

([6]) شرح ابن عقيل (على ألفية ابن مالك)ج204/3،ط20(1980) دار التراث، القاهرة.

([7]) شرح الأشموني(على ألفية ابن مالك)ج135/2، دار إحياء الكتب العربية،فيصل عيسى الحلبي

مقابل الإتباع عندهم ــ كما سبق ــ. وهو أيضا صرف النظر عن تلك العلاقة القائمة بين التابع ومتبوعه في الإعراب؛ فبالقطع لا يصبح النعت نعتا ولا المنعوت منعوتا. وقد نفذ ابن هشام إلى كنهه وحقيقته؛ حيث يرى "حقيقة القطع أن يجعل النعت خبرا لمبتدأ، أو مفعولا لفعل".([8])

وجلي أن مفهومهم هذا للقطع يلتقي مع ما ذكره أبو البقاء الكفوي في تعريفه السابق؛ فما بينهما عموم وخصوص؛ فهو يقطع الكلام عموما عما قبله لفظا ومعنى، وهم يقطعون التابع عن متبوعه إعرابا.

ثانيا:أغراض القطع في العربية(حكمة العربية في قطع تراكيبها)

للعربية في تراكيبها معان ودلالات تبدو مباشرة أحيانا وتكمن خلف التراكيب أحيانا أخرى. وتتوزع تراكيب العربية أنماط مختلفة ؛ فمنها ما يأتي على الأصل تاما أو كاملا، ومنها ما يأتي على خلافه مجتزأ...

كما أن منها ما تجيء بعض عناصره متتابعة متصلة فيما بينها، ومنها ما تجيء بعض عناصره مقطوعة منبتة الصلة فيما بينها.

وهذا التلون والتوزع في تراكيب العربية لم يأت هملا، بل قصدت إليه العربية قصدا، تستجلي من ورائه حكما وتكشف أسرارا؛ فالمتأمل في هذه التراكيب يدرك "أن النحويين كادوا يرون للعربية (عقلا)، ولأنماطها التركيبية (حكمة) أو (سرا)".([9])

ويضيق المقام هنا في استجلاء هذه الحكم وتلك الأسرار الكامنة خلف تراكيب العربية بأنماطها المختلفة؛ فما يعنينا منها هنا هو "التركيب المقطوع". فلماذا تقصد العربية إلى القطع في تراكيبها؟

([8])أوضح المسالك(إلى ألفية ابن مالك)ج3/284،ابن هشام،المكتبة العصرية،بيروت(1994).

([9])التوابع بين القاعدة والحكمة،(هـ)،د/محمود عبد السلام شرف الدين،ط1(1987)دار الثقافة العربية

إن المتأمل في استعمال اللغة لهذا الضرب من التراكيب يدرك أن العربية تستعمل القطع لأداء معان لا يمكن تحصيلها بدونه؛ إذ لا تتم هذه المعاني بالإتباع، فاستعمال القطع هنا يلفت نظر السامع (المخاطب) إلى التابع المقطوع، ويثير انتباهه، وليس كذلك الإتباع. جاء في "حاشية يس": "قال السعد في حواشي الكشاف: فإن قلت: ما وجه دلالة مثل هذا النصب أو الرفع على ما يقصد به من مدح أو ذم أو ترحم؟ قلت: إن في الافتنان لمخالفة الإعراب وغير المألوف زيادة تنبيه وإيقاظا للسامع وتحريكا من رغبته في الاستماع سيما مع التزام حذف الفعل أو المبتدأ، فإنه أدل دليل على الاهتمام".([10])

استعمال القطع في التركيب ــ إذن ــ ضرب من التعبير اللغوي يراد به لفت النظر وإثارة الانتباه؛ فهو في النعت ــ يثير الانتباه إلى الصفة المقطوعة، وهو يدل على أن اتصاف الموصوف بهذه الصفة بلغ حدا يثير الانتباه. كما أن قطع التركيب فيه مخالفة للعادة، ومعلوم أن"كل شيء يخالف العادة هو أكثر تأثيرا في الفهم من المألوف".([11])

وفي قطع التركيب أيضا من التشويق وتوجيه الأذهان بدفع قوي إلى المقطوع؛لأهمية فيه تستدعي مزيدا من الانتباه، وهو ما لم يغب عن ذهن الإمام عبد القاهر في"دلائل الإعجاز"؛ في حديثه عن حذف المبتدأ على القطع والاستئناف، حيث يقول": "ومن المواضع التي يطرد فيها حذف المبتدأ، القطع والاستئناف، يبدأون بذكر الرجل، ويقدمون بعض أمره، ثم

([10]) حاشية يس على شرح التصريح2/117،دار إحياء الكتب العربية،فيصل عيسى الحلبي بمصر.

([11]) التطور النحوي 133،برجشستراسر،تعليق:د/رمضان عبد التواب،مكتبة الخانجي بالقاهرة(1982)

يدعون الكلام الأول، ويستأنفون كلاما آخر، وإذا فعلوا ذلك أتوا في أكثر الأمر بخبر من غير مبتدأ".([12])

ويدرك السيوطي أن القطع في الصفات أبلغ من إتباعها؛ حيث يتحقق من جرّاء المخالفة في الإعراب كمال المقصود متمثلا في تنوع المعاني وتفننها، حيث يقول: "قطع النعوت في مقام المدح والذم أبلغ من إجرائها؛ قال الفارسي: إذا تكررت صفات في معرض المدح أو الذم فالأحسن أن يخالف في إعرابها؛ لأن المقام يقتضي الإطناب، فإذا خولف في الإعراب كان المقصود أكمل؛ لأن المعاني عند الاختلاف تتنوع وتتفنن، وعند الاتحاد تكون نوعا واحدا".([13])

كما يذكر الفراء أن العرب تقصد بمخالفة الصفة للموصوف في الحركة الإعرابية أن تجدد له وصفا جديدا غير متبع لأوله، حيث يقول: "والعرب تعترض من صفات الواحد إذا تطاولت بالمدح أو الذم، فيرفعون إذا كان الاسم رفعا وينصبون بعض المدح، فكأنهم ينوون إخراج المنصوب بمدح مجدد غير متبع لأول الكلام...".([14])

وهذا ما لمحه السهيلي وضمنه"نتائج الفكر" مستحسنا إياه حيث يقول: "وفائدة القطع من الأول أنهم أرادوا تجديد مدح أو ذم غير المذكور في أول الكلام؛ لأن تجدد لفظ غير الأول دليل على تجدد معنى، وكلما كثرت المعاني وتجدد المدح كان أبلغ. وقد رأيت هذا المعنى للفراء فاستحسنته".([15]) وتتخذ العربية القطع وسيلة من وسائل المبالغة في

([12]) دلائل الإعجاز/113،عبد القاهر الجرجاني،تعليق:السيد محمد رشيد رضا،دار المعرفة،بيروت

([13]) معترك الأقران1/354، السيوطي، تحقيق: محمد علي البجاوي، دار الفكر العربي.

([14]) معاني القرآن ، الفراء،ج1/105،ط3(1983)، عالم الكتب، بيروت.

([15]) نتائج الفكر/237،السهيلي،تحقيق:د/محمد إبراهيم البنا،ط2(1985) دار الرياض للنشر.

المعنى؛ ذلك أن القطع في الصفة يعني أن الموصوف مشتهر بالصفة معلوم بها حقيقة أو ادعاء([16])، فيكون القطع أبلغ في المدح والذم؛ لأنك تدعي أنه معلوم بالصفة مشتهر بها وأن المخاطب يعلم من الوصف ما علمه المتكلم، ومعنى ذلك أنه بلغ من الاتصاف بتلك الصفة حدا بحيث أصبح لا يخفى على أحد.([17]) جاء في"الكامل": "إذا قال:جاءني عبد الله الفاسقَ الخبيثَ، فليس يقول: إلا وقد عرفه بالخبث والفسق، فنصبه بـــ (أعني) وما أشبهه من الأفعال نحو(أذكر)، وهذا أبلغ في الذم أن يقيم الصفة مقام الاسم وكذلك المدح".([18])

وهكذا تتعدد الأغراض التي تقصد إليها العربية في قطع تراكيب النعت وتتنوع، كما تتنوع مدلولاتها أيضا وتتعدد على نحو ما سبق. وكثيرة هي الأغراض التي تتوزعها تراكيب القطع في العربية،أكتفي منها بما تقدم.

ثالثا: مواضع القطع في العربية (القطع والباب النحوي)

في ضوء ما سبق من مفهوم القطع ــ عند النحاة ــ فإن القطع في تراكيب العربية يقع في أبواب نحوية معينة، تلك الأبواب التي تتحقق فيها التبعية في الإعراب ومطابقة الثاني للأول في الحركة الإعرابية، وهي أبواب "التوابع" في النحو العربي؛ "فالتوابع ما سميت بذلك إلا لأنها تتبع ما قبلها في الإعراب، ومن هنا فرّق النحويون بين نوعين من المواقع النحوية، نوع تستحق العناصر اللغوية فيه حالة إعرابية معينة بحكم

([16]) شرح التصريح2/116،الشيخ خالد الأزهري،دار إحياء الكتب العربية،فيصل عيسى البابي الحلبي.

([17]) الجملة العربية والمعنى/212،د/فاضل صالح السامرائي،ط1(2000) دار ابن حزم، بيروت.

([18]) الكامل في اللغة والأدب2/44،المبرد، مؤسسة المعارف، بيروت.

وقوعها فيه؛ فهذه مواقع أصلية، ونوع آخر تكتسب العناصر فيه الحالات الإعرابية؛ لأنها تأتي تابعة لعناصر ذات مواقع أصلية".([19])

وقد عبر ابن مالك عن هذا بقوله:

يتبع في الإعراب الأسماء الأول نعت وتوكيد وعطف وبدل

فهذه"التوابع خمسة: التوكيد والنعت وعطف البيان والبدل والعطف بالحروف،...فجميع هذه تُجري على الثاني ما جرى على الأول من الرفع والنصب والخفض".([20])

وإذن فقطع التراكيب في العربية إنما يجري في أبواب "التوابع" لتحقق التبعية ومن ثم المطابقة الإعرابية؛ "فالتبعية قرينة معنوية عامة يندرج تحتها أربع قرائن هي النعت والعطف والتوكيد والإبدال، وهذه القرائن المعنوية تتضافر معها قرائن أخرى لفظية أشهرها قرينة المطابقة، ثم إن أشهر ما تكون فيه المطابقة بين التابع والمتبوع هو العلامة الإعرابية"([21])

التبعية في الإعراب ــ إذن ــ هي مناط القطع التركيبي؛ فإذا لم تتحقق هذه التبعية أوّلا فلا قطع بين المتبوع والتابع. ولعل"سر المتابعة في الإعراب بين المتبوع والتابع أن العنصرين معا يشكلان (مركّبا) يرتبطان فيه بعلاقة قوية ذات جانبين: جانب دلالي يختلف من تابع لآخر، وآخر شكلي تتفق جميع التوابع فيه، وهو جريان التابع على المتبوع في الإعراب، أي موافقته إياه".([22])

([19]) التوابع بين القاعدة والحكمة/83.

([20]) الأصول في النحو2/19،ابن السراج،تحقيق:د/عبد الحسين الفتلي ، ط4(1999) مؤسسة الرسالة، بيروت. وانظر:شرح التصريح2/107.

([21]) اللغة العربية(معناها ومبناها)204،د/تمام حسان،ط3(1998) عالم الكتب، القاهرة.

([22]) التوابع بين القاعدة والحكمة/83.

ومن ثم فإن النحاة يتناولون (القطع) في العربية في هذه الأبواب "التوابع"، فالقطع ــ من الناحية النظرية ــ يجري في هذه التوابع الخمسة: النعت والتوكيد وعطف البيان والبدل وعطف النسق. فهل وقع القطع من الناحية التطبيقية ــ في هذه التوابع جميعها؟ أو جرى في بعضها دون بعض؟ ذلك ما يبدو في الآتي:

أ ــ القطع في تركيب النعت

يعد النعت من أشهر مواضع القطع في التوابع، وأكثرها جريانا في اللغة والاستعمال، حتى إنه يحظى بالقدر الأكبر من كلام النحاة عن القطع في النحو العربي؛ فقد أفاض النحويون القول في قطع النعت عن المنعوت: طبيعته والتمثيل له وصوره وشروطه وأحكامه، وإن بدت فيه ملامح دلالية من آن لآخر، لكن يبقى الجانب الدلالي فيه متواريا خلف الجانب النحوي.

وعند قطع النعت عن المنعوت ترى العربية في التركيب إمكانات أخرى، فيها يخالف النعت المنعوت في الإعراب؛ فإذا كان المنعوت مرفوعا جاء النعت منصوبا، وإذا كان المنعوت منصوبا جاء النعت مرفوعا، وإذا جاء المنعوت مجرورا كان النعت مرفوعا أو منصوبا. والنعت المخالف للمنعوت هنا في الإعراب يسمى بالنعت المقطوع أو المنقطع، وهي تسمية توحي بمدى أهمية متابعة النعت منعوته في الإعراب، فلا يكون النعت متصلا إلا بها، لأنه هو والمنعوت كالكلمة الواحدة.([23]) وبقطع النعت عن المنعوت تنفك الصلة بينهما وتتغير طبيعة كل منهما، فلا يعد المنعوت منعوتا ولا النعت نعتا؛ "لأنه بعد القطع لا يسمى نعتا حقيقة بل مجازا

([23])انظر: التوابع بين القاعدة والحكمة/115.

باعتبار ما كان".([24])جاء"في أوضح المسالك": "القطع أن يجعل النعت خبرا لمبتدأ محذوف أو مفعولا لفعل".([25]) وحمل عليه قول الناظم:

وارفع أو انصب إن قطعت مضمرا مبتدأ أو ناصبا لن يظهرا

وقد أشار الصبان إلى ذلك في "حاشيته"بقوله:"واعلم أن النعت إذا قطع خرج عن كونه نعتا كما ذكره ابن هشام".([26])

ويترتب على ذلك أمر خطير؛ إذ يطول الكلام ويصبح التركيب ممتدا؛ فالتركيب قبل القطع جملة واحدة، وبعد القطع جملتان: فعلية على النصب، واسمية على الرفع، والجملة الثانية استئنافية أو حالية. مع ما تحمله كل من الجملتين من دلالات، وفي هذا المعنى يدور كلام النحاة والمفسرين؛ يقول الفراء: "فكأنهم ينوون إخراج المنصوب بمدح متجدد غير متبع لأول الكلام".([27])

وهو ما ذهب إليه العكبري في قوله:"دلَّ الإضمار على زيادة المدح والذم، لأنه يصير بذلك جملة مستقلة".([28])

وتَحَوُّل الكلام من تركيب واحد ــ قبل القطع ــ إلى تركيبين ــ بعد القطع ــ أمر نحوي خالص، أما ما يصاحبه ــ أو يترتب عليه ــ من دلالات تحملها الجملة الثانية(الجديدة) فعلية كانت أو اسمية، كدلالات التغير والتجدد، أو الثبوت والدوام، أو زيادة المدح...فهو جانب دلالي محض؛ وعلى ذلك يتحرك القطع في النعت بين النحو والدلالة.

([24])حاشية يس109/2.

([25])أوضح المسالك284/3. وانظر: شرح التصريح117/2.

([26])حاشية الصبان(على شرح الأشموني)68/3، دار إحياء الكتب العربية،عيسى البابي الحلبي.

([27])معاني القرآن للفراء105/1.

([28])اللباب في علل البناء والإعراب407/1،العكبري،تحقيق:د/غازي طليمات،ط1(1995)دار الفكر

وأكثر النحاة على أن القطع إلى الرفع أو إلى النصب؛ وذلك كما ورد في بيت ابن مالك السابق، وكما جاء في توضيح ابن هشام وشرح الشيخ خالد لحقيقة القطع؛ فهو على الرفع خبر مبتدأ محذوف، وعلى النصب معمول فعل محذوف. وهو ما صرح به ابن عصفور:"والقطع إما إلى الرفع على خبر ابتداء مضمر، وإما إلى النصب بإضمار أمدح...أو أذم...".([29])

والنحاة في ذلك على ما قال به إمامهم سيبويه؛ جاء في"الكتاب":

"هذا(باب ما ينتصب على التعظيم والمدح) وإن شئت جعلته صفة فجرى على الأول، وإن شئت قطعته فابتدأته. وذلك قولك: الحمد لله الحميدَ هو، ...ولو ابتدأته فرفعته كان حسنا،...وأما الصفة فإن كثيرا من العرب يجعلونه صفة، فيتبعونه الأول فيقولون: الحميدِ هو،...وإن شئت نصبت. وإن شئت ابتدأت".([30])

فالذي عليه النحويون أن قطع المرفوع إلى النصب، وقطع المجرور إلى الرفع أو النصب، وقطع المنصوب إلى الرفع. بيد أن ابن عنقاء أجاز قطع المنصوب إلى النصب،ذكر ذلك صاحب "الكواكب الدرية" حيث يقول:

"ومعنى القطع أن يرفع النعت على أنه خبر مبتدأ محذوف، أي إن كان المنعوت مرفوعا أو منصوبا أو مجرورا، وينصب ــ أي النعت ــ إن كان المنعوت مرفوعا أو مجرورا، ويكون نصبه مفعولا بفعل محذوف مناسب كما يعلم مما تقرر، فيقطع من الجر إلى النصب أو الرفع، ومن الرفع إلى النصب أو الرفع، ومن النصب إلى الرفع فقط، فيصير في نعت كل من المرفوع والمجرور ثلاثة أوجه، وفي نعت المنصوب وجهان فقط.

([29]) المقرب1/224،ابن عصفور،تحقيق:د/أحمد الجواري وعبد الله الجبوري،ط1(1971).

([30]) الكتاب2/62،63.

إلا أن ابن عنقاء قال إنه يجوز قطع المنصوب إلى النصب فيما يظهر إذ لا مانع منه...".([31])

القطع في النعت بين الشرط والحكم والدلالة:

فصل النحويون القول في تناولهم للقطع في النعت؛ من حيث شروطه، وأحكامه وجوبا وجوازا...خاصة المتأخرين منهم من شراح ومحشين، إلى درجة قد تؤدي إلى التداخل ــ أحيانا ــ بين هذه الشروط والأحكام.

ويبدو أن النحاة حين عرضوا لهذه المسألة نظروا إليها في ضوء أمور كثيرة؛ منها ما يتعلق بالمنعوت ومنها ما يتعلق بالنعت ومنها ما يتعلق بالعامل فيهما، مع اجتماع بعضها أحيانا؛ فالنعوت قد تكون متفرقة أو مجتمعة، ومثلها المنعوتون. وكذلك التعيين في النعوت ومنعوتاتها، وطبيعة العامل في كل من النعت والمنعوت، وتعدده وعدمه، ومدى اختلاف العاملَيْن في المعنى والعمل والنسبة، أو في بعضها، واتحاد معنى النعت ولفظه أو اختلافه...مما جعلهم يطيلون الكلام في هذه المسألة.

وعلى الرغم من ذلك فلم يحظ الجانب الدلالي بنصيب؛ إذ يأتي متناثرا وعلى استحياء أحيانا بين شروط النحويين وأحكامهم في قطع النعت عن المنعوت، ولذا فإن البحث يعني هنا بصورة أكثر تركيزا على ما في هذه الشروط وتلك الأحكام من جانب معنوي ومغزى دلالي.

قطع النعت بين الجواز والوجوب:

يأتي قطع النعت عن المنعوت واجبا فيمتنع معه الإتباع، ويكون جائزا فيجوز معه الإتباع، كما يكون القطع ممتنعا فيجب الإتباع. وفي ضوء الاعتبارات السابقة يمكن تركيز صور الجواز والوجوب في الآتي:

([31])الكواكب الدرية(على متممة الأجرومية)/100،الأهدل،دار الكتب العلمية،بيروت.

أ ــ جواز القطع:

يجوز قطع النعت عن المنعوت في مثل: ذهب زيد العاقلُ، ذهب زيد وذهب عمرو العاقلان (أو العاقلين)، ذهب زيد وعمرو العاقلان (أو العاقلين). فالعامل والمنعوت والنعت في التركيب الأول غير متعدد. وهو في التركيب الثاني متعدد إلا أنه متحد معنى وعملا، والمنعوت متعدد بتفريق. والعامل في التركيب الثالث واحد والمنعوت متعدد، إلا أن نسبة العامل للمنعوت المتعدد واحدة.

فالقطع ــ إذن ــ جائز، إذا توحد العامل والمنعوت والنعت، تعدد العامل والمنعوت والنعت مع اتحاد العوامل معنى وعملا،توحّد العامل، وتعدد المنعوت والنعت مع توحّد نسبة العامل إلى المنعوت.([32])

ب ــ وجوب القطع:

يجب قطع النعت في نحو:

رأيت عمرا ومررت بزيد الفاضلين، جاء زيد ومضى عمرو الكريمين، هذا مؤلم زيدٍ وموجع عمرا الفاضلان، أكرم زيد عمرا الظريفين، أعطيت الأب ابنه المخلصان، مناقشة الأستاذ تلميذه الواعيان مفيدة.

فالعاملان في التركيب الأول مختلفان معنى وعملا، وفي الثاني معنى فقط، وفي الثالث عملا فقط، أما العامل في التراكيب الثلاثة الأخيرة فمتحد، إلا أنه عمل الرفع في الفاعل، والنصب في المفعول، فنسبة تعلقه بهذا غير نسبة تعلقه بذاك، ونسبة الفعل في التركيب الخامس إلى أحد المنعوتين هي نسبة الفعل إلى المفعول لفظا ومعنى، وإلى المنعوت الآخر نسبة الفعل إلى مفعوله لفظا فقط، أما في المعنى فهو فاعل للأخذ

([32])انظر:شرح الأشموني1/70،71.الكواكب الدرية2/101.التوابع بين القاعدة الحكمة/116،117.

المتضمن في (أعطى)، وعلاقة العامل في التركيب السادس بما بعده مختلفة، فالمنعوت الأول فاعل، والثاني مفعول.

فالقطع ــ إذن ــ يجب إذا:

اختلفت العوامل(معنى وعملا، معنى فقط، عملا فقط).تعددت العوامل، واختلفت (عملا ونسبة، نسبة فقط، عملا فقط).([33])

وكما سبق، فإن وجوب القطع يكون معه امتناع الإتباع، كما أن امتناع الإتباع يقتضي وجوب القطع، ويأتي القطع بهذه الصورة بديلا من بدائل اللغة.

ويدرك سيبويه هذا الأمر، ويضع له ضابطا يلخصه السيرافي في "أن يتقدم اسمان أو أسماء قد أعربت بإعراب مختلف، أو إعراب واحد من جهتين مختلفتين، فلا يمكن جمع صفاتهما أو تثنيتها بلفظ واحد محمول على الإعراب الأول، فيحمل على شيء يجتمعان فيه".([34])

وقد أورد سيبويه على ذلك بعض تراكيب منها:

هذا رجل معه رجل قائمين، فوق الدار رجل وقد جئتك برجل آخر عاقلَين مسلمَين، اصنع ما سرَّ أخاك وأحب أبوك الرجلان الصالحان، عندي غلام وقد أتيت بجارية فارهين.

ففي هذه التراكيب يجب القطع ويمتنع الإتباع؛ "وإنما امتنع حمل الصفات على الأسماء المختلفة الإعراب والمختلفة العوامل مع اتفاق الإعراب؛ لأن الصفة تتبع الموصوف في الإعراب، فيكون الإعراب الحاصل في الوصف متعلقا بالعامل الذي عمل في الموصوف، فلو جُمِعَت صفتان بلفظ

([33]) انظر:شرح التصريح2/114ــ116.حاشية الصبان3/66،67. التوابع بين القاعدة والحكمة/117.

([34]) الكتاب2/57، هامش(1).

واحد فجعلت للمرفوعين المتقدمين أو المجرورين صار لفظ الصفة وهو واحد متعلقا برافعين أو جارين، ولا يعمل في شيء واحد شيئان".([35])

ففي كل هذه الأمثلة يتعذر موافقة النعت منعوته من جهات مختلفة، وتستحيل المتابعة على النعت فيها، ومن ثم لا يكون أمام النحاة سوى القطع، وهو في الحقيقة فرار منهم من اللغة إلى اللغة.

وعلى هذا مدار النعت مع المنعوت في العربية؛ فالكلام مع النعت لا يخلو حاله من إحدى اثنتين: المتابعة في الإعراب، أو القطع عند تعذر الأولى. فإن لم تكن المتابعة، أو يمكن القطع لم يجز الكلام([36])؛ فقولك: مَن عبد الله وهذا زيد الرجلين الصالحين؟

"لا يجوز، رفعت(تابعت)، أو نصبت(قطعت)؛ لأنك لا تُثْنِي إلا على من أَثْبَتَّه وعلمتَه،(أي فلا تنصب على المدح أو لا تقطع)، ولا يجوز أن تخلط من تَعلم ومن لا تَعلم، فتجعلهما بمنزلة واحدة(أي لا ترفع على الصفة)؛ وإنما الصفة عَلَمٌ فيمن قد علمته".([37])

ويلمح جانب معنوي دلالي في تفسير سيبويه هذا لعدم جواز الكلام هنا في ضوء عدم الإتباع أو إمكانية القطع.كما يلمح هذا الجانب الدلالي أيضا في بعض شروط النحويين وعلاقتها بتجويزهم أو إيجابهم القطع كماسبق.

جـ ـ امتناع القطع (وجوب الإتباع):

وضح فيما سبق قطع النعت جوازا ووجوبا في ضوء شروط وضعها النحاة لكل من الحالتين،وما عدا ذلك يكون امتناع القطع. وللمسألة برمتها

([35])النكت في تفسير كتاب سيبويه1/469، الأعلم الشنتمري،تحقيق:زهير عبد المحسن سلطان، منشورات معهد المخطوطات العربية،ط1(1987) الكويت.

([36]) انظر: التوابع بين القاعدة والحكمة/119.

([37])الكتاب2/59،60. وانظر: شرح الرضي2/320.

ضابط خلاصته أنه لا يقطع النعت إن لم "يعلم السامع من اتصاف المنعوت بذلك النعت ما يعلمه المتكلم، لأنه إن لم يعلم، فالمنعوت محتاج إلى ذلك النعت ليبينه ويميزه، ولا قطع مع الحاجة".([38])

وهذا الضابط له مغزاه ودلالته، فهو يعَوّل على السامع(المخاطب) ويعتبره، مساويا إياه بالمتكلم ــ إن لم يجعل له الأولوية ــ تعويلا عليه في الحكم بجواز القطع أو امتناعه، لأن ذلك يتعلق بأمر دلالي آخر، وهو أنه في حالة عدم علم السامع(المخاطب) ومعرفته بذلك يبقى المنعوت محتاجا إلى النعت مفتقرا إليه. وعلى ذلك يتردد الحكم بين الجواز والامتناع. بيد أن النحويين يستثنون من ذلك "إذا وصفت الموصوف بوصف لا يعرفه المخاطب لكن ذلك الوصف يستلزم وصفا آخر، فلك القطع في ذلك الثاني اللازم، نحو: مررت بالرجل العالم المبجلِ، فإن العِلْم في الأغلب مستلزم للتبجيل".([39])

وفي هذا الاستثناء ملمح دلالي أيضا؛ فلديك وصف لا يعرفه المخاطب وهذا الوصف يستلزم وصفا آخر، ومع ذلك لم تسوِّ العربية بين الوصفين؛ فمنعت القطع في أحدهما(الأول) وأجازته في الآخر(الثاني)، وذلك مراعاة منها لجانب المعنى والدلالة؛ فالوصف الأول لا يعلمه المخاطب فهو في حاجة شديدة إليه ليتضح الموصوف ويتميز، فامتنع القطع. والوصف الثاني لم يكن فيه هذا المعنى وإن استلزمه الوصف الأول، بل إن هذا الاستلزام جعل الوصف الثاني ينفك شيئا عن الموصوف، ومن ثم عدم الحاجة إليه فتحرك نحو الجواز في القطع. وقد ساعد على ذلك دلالة

([38]) شرح الرضي2/322.

([39]) شرح الرضي2/322.

الوصف الأول (العالِم) على الوصف الثاني(المبجل)، فالعلم ــ غالبا ــ يقتضي التبجيل.

ولم يترك النحويون أمر القطع في النعت عند هذا الحد، فقد ذهبوا ــ في غير ما تقدم ــ إلى الآتي:

ــ لا يقطع النعت إذا كان وحيدا، والمنعوت نكرة محضة، كقولك: مررت برجل كريم. وتفسير عدم القطع هنا يتجه بنا نحو الضابط السابق "لا قطع مع الحاجة"؛ فكون المنعوت نكرة خالصة هنا جعل حاجته شديدة إلى النعت ليتخصص به.

ــ يجب إتباع النعت الأول لمنعوته النكرة المحضة، لتستفيد به تخصيصا، ولا يجوز قطعه؛"لأنه إذا احتاجت النكرة إلى ألف نعت لتخصيصها لم يجز القطع؛ إذ لا قطع مع الحاجة".([40]) أما ما عداه فيجوز فيه القطع، كما في: جاء رجل مخلص أمين(أو أمينا). وقد شرح الصبان ذلك بما يظهر جانب الدلالة فيه بأنه"لما كان القطع مشعرا بالاستغناء منعوه عند الحاجة لما فيه من التنافي؛إذ الغرض الاحتياج وهو يدل على عدم الاحتياج".([41])

ــ إذا تعددت النعوت لواحد معرف، فإن تعين مسماه بدونها كلها جاز إتباعها جميعا وقطعها جميعا، وإتباع بعضها وقطع بعض آخر، بشرط تقديم النعت التابع على النعت المقطوع، كما في: عرفت الرجل المخترع، المجتهد، الذكي، العبقري. وإن لم يتعين مسماه إلا بها مجتمعة وجب إتباعها وامتنع القطع، كما في: مررت بزيد التاجرِ الفقيهِ الكاتبِ.([42])

([40]) شرح الرضي322/2.

([41]) حاشية الصبان68/3.

([42]) انظر: أوضح المسالك282/3. التوابع بين القاعدة والحكمة/120،121.

والملاحظ هنا أن الحكم يتردد بين الجواز والامتناع في ضوء الضابط السابق أيضا، وهو حاجة المنعوت إلى النعوت، ومن ثم تعيينه بها أو بدونها. وأمر تعيين المنعوت وتخصيصه مسألة معنوية دلالية. ويتجلى هذا الأمر الدلالي بصورة أجلى في شرط تقديم النعت المتبَّع على النعت المقطوع، "فالإتباع بعد القطع لا يجوز؛ لما فيه من الفصل بين النعت والمنعوت بجملة أجنبية، أو لما فيه من الرجوع إلى الشيء بعد الانصراف عنه، أو لما فيه من القصور بعد الكمال؛ لأن القطع أبلغ في المعنى المراد من الإتباع اعتبارا بتكثير الجمل".([43])وحتى لا يكون فيه نقض للغرض؛ "فإذا قطعوا وجاءوا على القياس، فيكون رجوعهم بعد ذلك إلى النعت نقضا للغرض".([44])

ــ ذكر بعض النحاة أن منهم من اشترط كثرة النعوت وتكرارها لجواز قطع النعت، وجعلوا من هؤلاء الزجاجي. وهذا شرط لا مغزى له، وهو مردود بما ورد في اللغة والاستعمال؛ فسيبويه في كلامه السابق يجيز القطع والإتباع مع النعت الواحد.([45])كما أشار إلى ذلك غير واحد من النحاة مستشهدا بما جاء في"الكتاب"؛يقول ابن عصفور:"ومن الناس من لم يجز القطع بشرط تكرار الصفة، وذلك فاسد، لأنه قد حكي من كلامهم: الحمد لله أهلَ الحمد، والحمد لله الحميدَ،بنصب الحميد وأهل الحمد، وحكى ذلك سيبويه".([46]) وجاء في"البسيط":"اعلم أن الإتباع والقطع يكون مع

([43])شرح التصريح2/116.وانظر:شرح جمل الزجاجي2/82،83،ابن عصفور،تحقيق:أنس بديوي، الطبعة الأولى(2003)دار إحياء التراث العربي، بيروت.الكواكب الدرية2/100.

([44])البسيط(في شرح جمل الزجاجي)1/317،ابن أبي الربيع،تحقيق:د/عياد الثبيتي،ط1(1986)

([45]) انظر:الكتاب2/62،63.

([46]) شرح جمل الزجاجي1/82. وانظر: شرح الرضي2/322.

تكرار النعوت ومع عدم تكرارها"([47])؛ فالصحيح جوازه خلافا للزجاج المشترط في جواز القطع تعدد النعت.([48])

ـ منع النحويون قطع النعت لأسباب يتعلق بعضها بالنعت ويتعلق بعضها بالمنعوت؛فلا يقطع النعت إذا كان منعوته اسم إشارة، كقولهم: مررت بهذا العالم. وكذلك لا يقطع النعت إذا كان للتوكيد، كقولهم:أمس الدابر لا يعود. وكذلك إذا كان النعت من الألفاظ التي أكثرت العرب من استعمالها نعتا بعد كلمات معينة، كما في قولهم: جاء القوم الجماء الغفير.([49])

وهذه الأمور فيها جانب معنوي ودلالي ملحوظ؛فمنْع قطع النعت إذا كان منعوته اسم إشارة، فلأن اسم الإشارة من الأسماء المبهمة التي تشبه النكرة في شدة احتياجها إلى النعت.ومنْع القطع إذا كان النعت للتأكيد،فلأن في القطع تفويتا للغرض، فأنت تؤكد بآخر متصل به معنى، فلذلك لم يقطع التأكيد في نحو: جاءني القوم أجمعون أكتعون؛ لأنه يكون قطع للشيء عما هو متصل به معنى؛ لأن الموصوف في مثل ذلك نص في معنى الصفة دال عليه.([50]) ومثله في عدم قطع النعت إذا كان من الألفاظ التي تستعمل نعتا بعد كلمات معينة؛ لأن العرب قصدت استعمالها هكذا متبَعة وكثر ذلك في كلامهم، ففي قطعها نقض لما هو من مألوفهم، وتفويت لغرض من أغراضهم في كلامهم.فالأمر هنا إنما يتم في ضوء المقتضى والمانع.

([47]) البسيط315/1.

([48]) انظر: حاشية الصبان68/3.

([49]) انظر:ارتشاف الضرب(من لسان العرب)1926/4،أبو حيان الأندلسي،تحقيق:د/رجب محمد عثمان،ط1(1998) مكتبة الخانجي بالقاهرة. حاشية الصبان69/3. الكواكب الدرية100/2.

([50]) انظر: شرح الرضي322/2.

ـ الأكثر في كل نعت مقطوع أن يكون مدحا أو ذما أو ترحما، فإن لم يكن شيئا من هذه المعاني، لم يجز القطع إلا بعد (بل) و(لكن)، فيقال: جاء زيد البزازُ بل الكاتبَ، ما جاء زيد البزازُ لكن الكاتبَ.([51])

وهنا يربط النحويون بين حكم القطع ودلالاته من ناحية، ووقوع القطع بعد أدوات معينة من ناحية أخرى. وفي ذلك لمْح وإدراك لما قد تحمله الأدوات النحوية من معنى ودلالة، وأثر ذلك في الحكم على القطع هنا. هكذا يبدو القطع في تركيب النعت بين النحو والدلالة، وهكذا تبدو شروط النحويين مرتبطة في معظمها بأحكامهم، في ضوء ما تحمله من مغزى معنوي دلالي.

ب ـ القطع في التوكيد:

سكت معظم النحويين عن القول بالقطع أو عدمه في التوكيد؛ فعلى الرغم من أنهم فصلوا القول في قطع النعت، لم يعرضوا له في التوكيد، اللهم إلا ما جاء من كلام مقتضب من بعضهم. يقول الأشموني:

"لا يجوز في ألفاظ التوكيد القطع إلى الرفع ولا إلى النصب".([52])

ويعلق الصبان على ذلك بقوله: "أي على المختار؛ لمنافاة القطع مقصود التوكيد".([53]) وإلى قريب من هذا يذهب صاحب"البسيط" حيث يقول:

"...وأما ما يجري توكيدا فلا يكون إلا تابعا، ولا يكون واليا للعوامل، فلا يصح تقدير تكرار العامل في النعت ولا في التوكيد، لأن ذلك مضاد للوضع،...لأن النعت والمنعوت كالشيء الواحد، والتوكيد والمؤكد في

([51]) انظر: شرح الرضي2/323،324.

([52]) شرح الأشموني2/83.

([53]) حاشية الصبان3/77.

كونهما كالشيء الواحد آكد؛ لأن التوكيد لا يفيد معنى زائدا على إفادة الأول، وإنما يفيد تحقيق ما أفاده الأول، والنعت يفيد أمرا زائدا على ما أفاده الأول".([54])

ويفهم من كلام صاحب"البسيط" أنه ممن لا يرون قطعا في التوكيد، فالتوكيد تابع كالنعت نعم، لكنه ذو طبيعة خاصة، سواء مع ما يؤكده في كونهما أشد ارتباطا وأقوى صلة من النعت مع منعوته في كونهما كالشيء الواحد. أو من حيث عدم حمل التوكيد معنى أو دلالة تزيد على ما يفيده الأول(مؤكَّده)، فدلالته على تحقيق ما يفيده المؤكَّد فحسب.وابن أبي الربيع ينحو في تفسيره هذا لعدم القطع في التوكيد منحى معنويا دلاليا.

والنحاة في مسألة القطع هنا يدركون فروقا دلالية دقيقة بين النعت والتوكيد، وإن كانا أخوين من أسرة واحدة"التوابع"؛ "وقد اعتبر الزبيدي ألفاظ التوكيد الدالة على الإحاطة والشمول من النعت، لكن النحاة الآخرين لم يعتبروها كذلك؛لأنه لا يصح أن يعطف بعضها على بعض،أو أن تُقطَع مثلما يحدث في النعت، لأن النعت غير المنعوت، أما التوكيد فهو نفس المؤكَّد، والشيء لا يعطف على نفسه كما لا يقطع عن نفسه؛ فهذا ليس من الحكمة".([55])

ومن ذلك ما أورده الشيخ محيي الدين عبد الحميد في تعليقه على كلام ابن هشام في ذِكْره شيئين مما يخالف فيه التوكيد النعت، من أنه "بقي عليه ثالث، وهو أنه إذا تكررت ألفاظ التوكيد وجب في جميعها الإتباع للمؤكَّد، ولا يجوز فيها كلها القطع، كما لا يجوز إتباع بعضها وقطع بعضها

([54]) البسيط في شرح جمل الزجاجي1/370،371.

([55]) التوابع بين القاعدة والحكمة/المقدمة(ج).

الآخر، بخلاف النعت، فإنه يجوز فيه القطع على ما تقدم بيانه. والفرق بين النعت والتوكيد أن التوكيد يراد به الذات كالمؤكَّد، وعلى هذا يكون التوكيد هو عين المؤكَّد. فإذا قطعت كنت كمن قطع الشيء عن نفسه، أما النعت فإن المراد به الوصف في حين أن المراد بالمنعوت الذات، فهما متغايران، فلو قطعت لم تكن قد قطعت الشيء عن نفسه".([56])

وفي تعليق الشيخ يس على ما جاء في "شرح التصريح" من أنه "يجوز إذا أريد تقوية التوكيد أن يتبع (كله) بأجمع و(كلها) بجمعاء و(كلهم) بأجمعين و(كلهن) بجمع"([57]) يقول الشيخ يس: "قال الناصر اللقاني يقتضي تأخير أجمع وجمع وفروعها على (كل) وهو كذلك، وقد يراد زيادة التقوية فيتبع أجمع وفروعه بأكتع وأخواته...ويجب فيها هذا الترتيب الموصوف على الصحيح والحكم عليها أنها إذا اجتمعت بأنها كلها تأكيد للأول ولا يجوز قطع شيء منها".([58])

هكذا ينظر أكثر النحويين إلى القطع في التوكيد، فهم يرون عدم القطع فيه، تصريحا أو تلميحا. ويبدو أن القطع في هذا الباب قليل نادر، على خلاف النعت والبدل والعطف، إذ يمكن التقدير في الأبواب الثلاثة، ولا يتوفّر ذلك على التوكيد، ومما يمكن الوقوف عليه في هذا الصدد قراءة أبي عمرو بن العلاء لقوله تعالى(قل إن الأمر كله لله) بالرفع في(كلّه) وقرأ الجمهور بنصب(كله) على تأكيد الأمر،فعلى قراءة أبي عمرو(كلُّه لله) ابتداء وخبر، ورجّح الناس قراءة الجمهور لأن التأكيد أمّلك

([56])شرح قطر الندى وبل الصدى/418هامش(2)،ابن هشام،تعليق:محمد محيي الدين عبد الحميد.

([57]) شرح التصريح124/2.

([58]) حاشية يس124/2.

بلفظة(كل)([59])، فليس ثمة شيء محذوف يُتأول على هذه القراءة، فالمبتدأ والخبر اسمان ظاهران على خلاف ما مرّ في القطع.([60])

وذهب ابن السراج إلى أنه "يجوز أن تقول: إن قومَك كلُّهم ذاهبٌ، يحسن عند الخليل أن يكون مبتدأ بعد أن تذكر(قومَك) فيشبه التوكيد،... فأما قوله عز وجل(قل إن الأمر كله لله) فالنصب على التوكيد للأمر، والرفع على قولك: إن الأمر جميعه لله".([61]) كما نقل الصبان عن غيره بأن هناك قولا بجواز قطع التوكيد، دون أن يمثّل له أو يعلق عليه.([62])

جـ ـ القطع في عطف البيان:

أكثر النحويين لم يتعرضوا في حديثهم عن عطف البيان لمسألة القطع فيه، خاصة المتقدمين منهم أمثال سيبويه والمبرد وابن السراج... حتى التمثيل لذلك قد تعدمه عند هؤلاء.

و كان تركيز النحاة على ماهية عطف البيان وطبيعته، وذكْر أوْجُه التشابه والافتراق بينه وبين التوابع خاصة البدل.

وعلى حد مقولة النحاة المشهورة "كل ما صح أن يكون عطف بيان جاز أن يكون بدلا إلا في مسألتين"، فإن المتصور ـ من الناحية النظرية ـ أن يقع القطع في عطف البيان كما هو في البدل. فهل جرى ذلك من الناحية التطبيقية، ووقع القطع في عطف البيان في اللغة والاستعمال؟

يقول ابن السراج: "اعلم أن عطف البيان كالنعت والتأكيد في إعرابهما وتقديرهما، وهو مبيّن لما تجريه عليه كما يبينان، وإنما سمي عطف

([59]) انظر: المحرر الوجيز271/3،ابن عطية الأندلسي، تحقيق:المجلس العلمي بفاس(1977).

([60]) انظر:ظاهرة العدول عن المطابقة في العربية/219،د/حسين الرفايعة،ط1(2006)دارجرير.عمان

([61]) الأصول في النحو22/2،23.

([62]) حاشية الصبان133/3.

البيان ولم يقل إنه نعت، لأنه اسم غير مشتق من فعل، ولا هو تحلية، ولا ضرب من ضروب الصفات، فعدل النحويون عن تسميته نعتا. وسموه عطف البيان، لأنه للبيان، جيء به وهو مفرق بين الاسم الذي يجري عليه وبين ما له مثل اسمه نحو: رأيت زيدا أبا عمرو ولقيت أخاك بكرا".([63])

فعطف البيان والنعت سواء في الغرض الذي يأتيان لأجله في الكلام، لكن بينهما فروقا دلالية ولفظية.

ويبدو أن هذه الفروق الدلالية واللفظية بين عطف البيان والنعت، بالإضافة إلى أمور أخرى كطبيعة المطابقة بين عطف البيان وما عطف عليه، حدت بعطف البيان أن يتجه إلى عدم القطع؛ فـ"المطابقة بين عطف البيان وما عطف عليه في واحد من النوع، وواحد من العدد، وواحد من التعيين، وواحد من الإعراب، أشد منها مما بين النعت والمنعوت؛ والحكمة في هذا أن عطف البيان هو المتبوع".([64])

ولذلك لم أجد شاهدا لقطع عطف البيان فيما وقع بين يدي من مظان لغوية، حتى أن الزمخشري عندما يعرب (مقام إبراهيم) في قوله تعالى: (فيه آيات بينات مقام إبراهيم) عطف بيان على(آيات) مع أنه مفرد مذكر، وبينات جمع نكرة مؤنث. يذهب بعضهم إلى أن هذا"مخالف لإجماعهم، لأن البصريين والكوفيين أجمعوا على أن النكرة لا تبين بالمعرفة، وجمع المؤنث لا يبين بالمفرد المذكر".([65])

([63]) الأصول في النحو2/45.

([64]) التوابع بين القاعدة والحكمة/173.

([65]) شرح التصريح2/131،132.

وقد أعرب العكبري(مقام) مبتدأ وخبره محذوف، أو خبرا ومبتدؤه محذوف، كما ذكر أنها قد تكون بدلا بصيغة التمريض:"وقيل:بدل".([66]) وما قيل حول تخريج هذه الآية الكريمة يعضد ما سبق من القول بعدم القطع في عطف البيان، على الرغم مما أورده الصبان نقلا عن شيخه السيد عن ابن أم قاسم من جواز قطع البيان والعطف وتقدم جواز قطع النعت وهناك قول بجواز قطع التوكيد.([67])لكنه لم يمثل له ولا أورد له شاهدا. وقد ذكر ابن يعيش صراحة عدم جواز القطع في عطف البيان؛ ففي رصده لأوجه المشابهة والافتراق بين عطف البيان والصفة، يقول ــ ذاكرا أوجه الافتراق بينهما ــ : "الرابع أن النعت يجوز فيه القطع فينتصب بإضمار فعل أو يرتفع بإضمار مبتدأ، ولا يجوز ذلك في عطف البيان".([68])

واللغة والاستعمال يؤيدان ما ذهب إليه ابن يعيش ومن نحا نحوه من النحاة، وهو ما أرتضيه، بقطع النظر عما نقله الصبان؛ إذ لا شاهد له في اللغة نثرا أو شعرا.

د ــ القطع في البدل:

لا خلاف بين النحاة على جواز القطع في البدل، فهو في ذلك كالنعت؛ جاء في "الكتاب": "هذا باب بدل المعرفة من النكرة والمعرفة من المعرفة وقطع المعرفة من المعرفة مبتدأة. تقول: مررت برجل عبدِ الله،...وإن

([66])التبيان في إعراب القرآن225/1، العكبري،ط1(1997) دار الفكر،بيروت.

([67]) حاشية الصبان133/3.

([68]) شرح المفصل72/3،ابن يعيش، عالم الكتب، بيروت.

شئت قلت: مررت برجل عبدُ الله، كأنه قيل لك: من هو؟ أو ظننت ذلك، ...وأما الذي يجيء مبتدأ فقول الشاعر، وهو مهلهل:

ولقد خبطن بيوت يشكر َخبطة أخوالُنا وهم بنو الأعمام

كأنه حين قال: خبطن بيوت يشكر،قيل له: وما هم؟ فقال: أخوالنا وهم بنو الأعمام...والابتداء في التبعيض أقوى، وهذا عربي جيد: قوله أخوالنا".([69])

وكلام سيبويه هنا يفيد أن قطع بدل التبعيض على الرفع أقوى من البدل المطابق، وكأن قطع بدل المطابق على النصب أجود. وهي أمور معنوية دلالية تتعلق بالتراكيب، وإن كانت كلها في إطار(تابع) واحد (البدل).

ثم يذكر سيبويه شواهد أخرى في"الكتاب" على جواز قطع البدل.

وهذا المعنى الذي ذكره سيبويه لمَحه أبو حيان، فجعل القطع إلى الرفع أقيس من البدل وأكثر؛ "فإذا صح فيما كان بدلا أن يكون مبتدأ وما بعده خبر، كان الابتداء فيه أقيس من البدل وأكثر، وذلك نحو: علمت زيدا وجهُه حسن، ومنه (ترى الذين كذبوا على الله وجوهُهم مسودةٌ) وقول عبدة بن الطبيب:

فما كان قيس هلكُه هلكُ واحد ولكنه بنيان قوم تهدّما

قاله سيبويه وذكر أن البدل جائز".([70])

والقطع هنا إلى الرفع على الابتداء والخبر فيكون معنا جملة اسمية، أو إلى النصب على الحال فيكون معنا جملة فعلية، والأمر منظور فيه إلى البدل؛ "فالعرب إذا أتت بعد البدل بخبر أو حال، أو غير ذلك، إنما تعتمد

([69]) الكتاب2/14ـ16.وانظر:المقتضب4/290،المبرد،تحقيق:محمد عبد الخالق عضيمة،عالم الكتب.

([70]) الارتشاف4/1968،1969. وانظر: شرح المفصل3/65.

به على البدل لا على المبدل منه"([71]) خلافا لابن مالك الذي جعل الاعتماد على المبدل منه لا على البدل.([72])

قطع البدل بين الجواز والوجوب:

لم يضع النحويون شروطا للقطع في البدل كما فعلوا في النعت؛ فكما سبق يجيز سيبويه ومعه نحاة آخرون في التراكيب السابقة الإتباع على البدل، والقطع إلى الرفع أو النصب. لكنهم ذكروا حالة واحدة يتحرك فيها البدل بين الجواز و الوجوب، وهي إذا جاء البدل تفصيلا؛ فإن كان وافيا بما في المفصل من الأعداد جاز الإتباع والقطع؛ "فإذا أتيت بعد جمع أو عدد بأسماء تريد إبدالها منها، فإن كان ما بعد العدد يفي به، وما بعد الجمع يصدق عليه الجمع، جاز فيه وجهان: الإبدال مما تقدم، والرفع على القطع، نحو قولك: لقيت من القوم ثلاثة زيدا وعمرا وجعفرا. فالنصب على البدل، والرفع على القطع، كأنك قلت: أحدهم زيد، والآخر عمرو، والآخر جعفر،... وإن كان ما بعد العدد والجمع كذلك فالقطع ليس إلا، نحو قولك: لقيت رجالا زيد وعمرو، أي منهم زيد وعمرو".([73])

وضابط هذه الحالة أنه " إذا قصد تفصيل مذكور بما هو صالح للبدلية، وكان وافيا بآحاد المذكور جاز البدل والقطع،... فلو كان المفصل غير واف بآحاد المذكور تعين القطع على الابتداء وجعل الخبر "مِنْ" وضميرا مجرورا بها، كقول النبي(صلى الله عليه وسلم): "اجتنبوا الموبقات، الشرك بالله والسحر" ومثل هذا قوله تعالى: (فيه آيات بينات مقام إبراهيم)

([71]) الارتشاف4/1969.

([72]) انظر:شرح التسهيل3/338،339،ابن مالك،تحقيق:د/عبد الرحمن السيد،ط1(1990)

([73]) المقرب247،246. وانظر: المقتضب4/292،293.

أي منها مقام إبراهيم. ويروى: اجتنبوا الموبقات؛ الشركَ بالله والسحرَ، بالنصب على البدل وحذف معطوف، والتقدير: الشرك بالله والسحر وأخواتهما، وجاز الحذف لأن الموبقات سبع ثبتت في حديث آخر، واقتصر هنا على ثنتين تنبيها على أنهما أحق بالاجتناب".([74])

وجلي أن القطع في البدل هنا يتضمن معنى دلاليا؛ فرواية الحديث الشريف على القطع بذكر ثنتين فحسب من هذه الموبقات فيه تنبيه على أنهما أولى وأحَق بالاجتناب والترك.

ومحل وجوب القطع إن لم ينو معطوف محذوف، فإن نوي معطوف يحصل به منْضَمّا إلى المذكور الوفاءُ بالتفصيل لم يتعين القطع بل يجوز القطع والإبدال. وقد رُوي الحديث المذكور بالرفع على القطع، وروي بالنصب على البدل، ونية معطوف محذوف كأنه قال: اجتنبوا الموبقاتِ: الشركَ و السحرَ وأخواتهما. وقد ثبت تفصيل حديث السبع في حديث آخر.([75])

ولا يفهم مما تقدم أن التفصيل شرط للقطع في البدل؛ فغير المفصّل من البدل يجوز فيه القطع أيضا؛ ذكر ذلك أبو حيان صراحة في"الارتشاف" حيث يقول: "وليس من شرط القطع التفصيل، بل يجوز في نحو: مررت بزيد أخيك، أن تقطع فتقول: أخوك، نصّ عليه سيبويه والأخفش".([76])

هـ ـ القطع في عطف النسق:

لم يعرض النحويون لمسألة القطع في عطف النسق كما عرضوا لها في

([74]) شرح التسهيل3/341.

([75]) انظر: شرح الأشموني2/135. الكواكب الدرية2/127. التوابع بين القاعدة والحكمة/206،207.

([76]) الارتشاف4/1973. وانظر: حاشية الصبان3/133.

أخويه: النعت والبدل؛ إذ يذكرون في عطف النسق تعريفه وحروفه ومعانيها وما يتعلق بتراكيبه من حذف أو مطابقة، وفيها يتناولون أنواع العطف؛ من عطف على اللفظ أو المحل أو التوهم، دون أن يذكروا شيئا عن القطع في تراكيبه. هذا ما عليه معظم النحاة في باب عطف النسق.

بيد أن إمامهم سيبويه بعرض للقطع في عطف النسق موردا أمثلة له مع أمثلة للقطع في توابع أخرى كالنعت والبدل تحت باب "ما ينتصب على التعظيم والمدح"([77]) فيجعل منه قوله تعالى: "لكن الراسخون في العلم منهم والمؤمنون يؤمنون بما أنزل إليك وما أنزل من قبلك والمقيمين الصلاة والمؤتون الزكاة"(النساء:162) إذ يقول: "فلو كان كله رفعا كان جيدا. فأما المؤتون فمحمول على الابتداء".([78]) كما يجعل منه قوله تعالى: "ولكن البر من آمن بالله واليوم الآخر والملائكة والكتاب والنبيين وآتى المال على حبه ذوي القربى واليتامى والمساكين وابن السبيل والسائلين وفي الرقاب وأقام الصلاة وآتى الزكاة والموفون بعهدهم إذا عاهدوا والصابرين في البأساء والضراء وحين البأس"(البقرة:177) فيقول: "ولورفع الصابرين على أول الكلام كان جيدا كما ابتدأت في قوله (والمؤتون الزكاة)".([79])

ويذكر سيبويه أمثلة أخرى من الشعر مستشهدا بها على جواز القطع في عطف النسق أو إتباعه، ثم يعقب عليها بقوله: "وإن شئت أجريت هذا كله

([77]) الكتاب2/62.

([78]) الكتاب2/63.

([79]) الكتاب2/64.

على الاسم الأول، وإن شئت ابتدأته جميعا فكان مرفوعا على الابتداء. كل ذلك جائز في ذين البيتين وما أشبههما، كل ذلك واسع".([80])

وقد ذكر نحويون هذه المواضع التي ذكرها سيبويه في القطع، وزاد بعضهم فيها؛ جاء في "الإنصاف" ــ تعليقا على آية النساء السابقة ــ: "وإنما هو في موضع نصب على المدح بتقدير فعل، وتقديره: أعني المقيمين، وذلك لأن العرب تنصب على المدح عند تكرر العطف والوصف، وقد يستأنف فيرفع".([81]) كما جاء فيه أيضا ــ في الموضع نفسه ــ تعليقا على آية البقرة السابقة: "رفع(الموفون) على الاستئناف، فكأنه قال: وهم الموفون، ونصب(الصابرين) على المدح، فكأنه قال: اذكر الصابرين".

وإذن فقطع عطف النسق جائز، يؤيده الاستعمال واللغة، ولم يمنعه أحد من النحاة، بل صرح به إمامهم سيبويه ومعه آخرون كأبي البركات وغيره. والقطع في عطف النسق لا يجري على المستوى النحوي(رفعا ونصبا) فحسب، وإنما يتحرك على المستوى الدلالي أيضا؛إذ يتضمن معاني دلالية لا تقتصر على المدح والذم، وإنما تتخطاها إلى دلالات أخرى نفذ إليها بعض علماء العربية، تأتي في الموضع التالي.

رابعا: القطع في العربية (مستوياته ودلالاته)

يعني البحث هنا القطع في تراكيب العربية من حيث مستوياته اللغوية التي يرد فيها،كما يعني أكثر بدلالة هذا القطع في لغته الحية نثرا وشعرا. وليس معنى ذلك أن البحث يغض الطرف عما أورده النحويون في

([80]) الكتاب2/65.

([81])الإنصاف(في مسائل الخلاف)2/468،أبو البركات الأنباري، المكتبة العصرية، بيروت(1987).

مؤلفاتهم من معان للقطع، كالمدح والذم والترحم...، بل يتخذها أساسا يبني عليه وينطلق منه إلى غيرها من المعاني والدلالات التي يتضمنها التركيب المقطوع.

ويجري القطع في تراكيب العربية على مستويين: لغة النثر،ولغة الشعر.

أ ــ القطع في لغة النثر:

يشمل هذا المستوى اللغوي التراكيب التي وردت في القرآن الكريم، والحديث الشريف، وكلام العرب وأقوالهم.

1 ــ في القرآن الكريم:

تجدر الإشارة هنا إلى أن هذه المواضع من القطع ليست في تابع بعينه، وهي كذلك ليست إحصاء لمواضع القطع في الذكر الحكيم، بل هي إشارات ذات دلالات، ومن ثم كان تخيّر هذه المواضع.

ــ قوله تعالى: "الحمد لله رب العالمين"(الفاتحة:2).

قرأ زيد بن علي وطائفة(ربَّ العالمين) بالنصب على المدح.([82]) وبه قال الزجاج؛ "فمن نصب (رب العالمين) فإنما ينصب لأنه ثناء على الله، كأنه لما قال:الحمد لله،استدل بهذا اللفظ أنه ذاكر الله،...كأنه قال أذكر رب العالمين، وإذا قال رب العالمين فهو على قولك هو رب العالمين".([83]) وذكر الألوسي اختلافهم في توجيه النصب؛ "فقيل نصب على القطع ويقدر العامل هنا أمدح للمقام أو أذكر...، وقيل بفعل مقدر دل عليه الحمد".([84])

ــ قوله تعالى:"ذلك الكتاب لا ريب فيه هدى للمتقين*الذين يؤمنون

([82])البحر المحيط (في التفسير)34/1،أبو حيان الأندلسي، دار الفكر، بيروت(1992).

([83])معاني القرآن وإعرابه للزجاج43/1،44،تحقيق:د/عبد الجليل شلبي،ط1(1994)دار الحديث.

([84])روح المعاني81/1،الألوسي،ط5(1985) دار إحياء التراث العربي، لبنان.

بالغيب"(البقرة:2،3). يقول فيه الزجاج: "(الذين)جر تبعا للمتقين، ويجوز أن يكون موضعهم رفعا على المدح...".([85])ويقول أبو حيان:"(الذين) ذكروا في إعرابه الخفض على النعت للمتقين أو البدل، والنصب على المدح على القطع،...والرفع على القطع أي هم الذين،أو على الابتداء والخبر".([86]) ويكشف الزمخشري تفصيلا عن الوجه الدلالي في هذه الصفة قطعا بقوله: "فإن قلت ما هذه الصفة، أواردة بيانا وكشفا للمتقين؟ أم مسرودة مع المتقين تفيد غير فائدتها؟ أم جاءت على سبيل المدح والثناء كصفات الله الجارية عليه تمجيدا؟ قلت: يحتمل أن ترد على طريق البيان والكشف...، ويحتمل أن تكون صفة برأسها دالة على فعل الطاعات، ويحتمل أن تكون مدحا للموصوفين بالتقوى، وتخصيصا للإيمان بالغيب... بالذكر؛ إظهارا لإنافتها على سائر ما يدخل تحت حقيقة هذا الاسم من الحسنات".([87])

كما يستجلي الألوسي المعنى الدلالي في الصفة رابطا إياه بالمعنى اللغوي؛ "فإن أريد بالتقوى أولى مراتبها فمخصصة أو ثانيتها فكاشفة أو ثالثتها فمادحة. وفي شرح المفتاح الشريفي: إن حمل المتقي على معناه الشرعي، فإن كان المخاطب جاهلا بذلك المعنى كان الوصف كاشفا، وإن كان عالما كان مادحا،وإن حمل على ما يقرب من معناه اللغوي كان مخصصا".([88])

([85]) معاني القرآن وإعرابه للزجاج1/70،71.

([86]) البحر1/67.

([87]) الكشاف1/37،38،الزمخشري،دار الكتاب العربي،بيروت(1986).

([88])روح المعاني1/110. وانظر: التبيان1/21. الكتاب2/64.

ـــ قوله تعالى:"والموفون بعهدهم إذا عاهدوا والصابرين في الباساء والضراء"(البقرة:177). جعل الزجاج في(والموفون) الأجود أن يكون مرفوعا على المدح، لأن النعت إذا طال وكثر رُفع بعضه ونصب على المدح. كما جعل في نصب(والصابرين) وجهين: أجودهما المدح كما وصفنا في النعت إذا طال.المعنى أعني الصابرين.([89]) كما جعل القرطبي (والصابرين) "نصب على المدح، أو بإضمار فعل. والعرب تنصب على المدح وعلى الذم، كأنهم يريدون بذلك إفراد الممدوح والمذموم ولا يتبعونه أول الكلام، وينصبونه،... وهذا مَهْيَع في النعوت، لا مطعن فيه من جهة الإعراب، موجود في كلام العرب".([90]) وإليه ذهب الزمخشري حيث "أخرج (الصابرين) على الاختصاص والمدح؛ إظهارا لفضل الصبر في الشدائد ومواطن القتال على سائر الأعمال".([91]) ومما استله الألوسي فيها من "روح المعاني" أن (والموفون) "إشارة إلى وجوب استقرار الوفاء، وقيل: رمزا إلى أنه أمر مقصود بالذات، وقيل: إيذانا لمغايرته لما سبق فإنه من حقوق الله تعالى والسابق من حقوق الناس. (والصابرين) نصب على المدح بتقدير أخص أو أمدح، وغيّر سبكه عما قبله تنبيها على فضيلة الصبر ومزيته على سائر الأعمال حتى كأنه ليس من جنس الأول، ومجيء القطع في العطف مما أثبته الأئمة الأعلام ووقع في الكتاب أيضا واستحسنه الأجلّة وجعلوه أبلغ من الإتباع".([92]) وإلى هذا المعنى الدلالي يذهب أبو حيان نقلا عن الراغب؛ "فلما كان الصبر من وجه مبدأ

([89]) معاني القرآن للزجاج247/1. وانظر: التبيان120/1.

([90]) الجامع لأحكام القرآن161/2،القرطبي،دار الكتب العلمية،بيروت.

([91]) الكشاف220/1.

([92]) روح المعاني47/2.

الفضائل، ومن وجه جامعا للفضائل، إذ لا فضيلة إلا وللصبر فيها أثر بليغ، غيَّر إعرابه تنبيها على هذا المقصد".([93]) كما يعدّ هذا من قبيل التوسع في المعنى في اللغة، فعطَف منصوبا على مرفوع وذلك للاهتمام بالمقطوع للتوسع في المعنى، فهو يفيد العطف والاهتمام بالمقطوع مما لا يفيده الاتباع.([94])

ــ قوله تعالى:"الذين يقولون ربنا إننا آمنا فاغفر لنا وقنا عذاب النار * الصابرين والصادقين"(آل عمران16،17) يجعل أبو حيان (الذين يقولون) صفة وبدلا ومقطوعا لرفع أو لنصب.([95])

وفي (الصابرين والصادقين) يعرّج العكبري على الوجه الدلالي بقوله: "فإن قيل: لم دخلت الواو في هذه وكلها لقبيل واحد؟ ففيه جوابان: أحدهما أن الصفات إذا تكررت جاز أن يعطف بعضها بالواو، وإن كان الموصوف بها واحدا، ودخلت الواو في مثل هذا الضرب تفخيما؛ لأنه يؤذن بأن كل صفة مستقلة بالمدح...".([96]) ويفصل الألوسي القول هنا مبينا المعاني والدلالات المتضمنة في الألفاظ والعبارات بقوله: "يجوز أن يكون(الذين) في محل الرفع على أنه خبر لمحذوف، وأن يكون في موضع نصب على المدح، وأن يكون في حيّز الجر على أنه تابع ــ للذين اتقوا ــ نعتا أو بدلا... واعترض كونه تابعا للمتقين بأنه بعيد جدا،... لكثرة الفواصل بين التابع والمتبوع، وأجيب بأنه لا بأس بهذا الفصل كما لا بأس بالفصل بين الممدوح؛ إذ الصفة المادحة المقطوعة تابعة في

([93]) البحر المحيط2/47.

([94])انظر: الجملة العربية والمعنى/198،د/فاضل السامرائي،ط1(2000)دار ابن حزم،بيروت.

([95]) انظر:البحر3/57.

([96]) التبيان1/201. وانظر: معاني القرآن للزجاج1/385.

المعنى ولهذا يلزم حذف الناصب أو المبتدأ لئلا يخرج الكلام عن صورة التبعية، فالفرق بين هذه وسائر التوابع في قبح الفصل وعدمه خفي لا بد له من دليل نبيل؛ وفيه أن قياس التبعية لفظا ومعنى على التبعية معنى فقط مما لا ينبغي من جاهل عن عالم فاضل، والتزام حذف الناصب أو المبتدأ في صورة القطع للمدح أو للذم قد يقال: إنه لدفع توهّم الإخبار، والمقصود الإنشاء لا لئلا يخرج الكلام عن صورة التبعية، وتأكيد الجملة لا إظهار أن إيمانهم ناشئ من وفور الرغبة وكمال النشاط".([97])

ـ قوله تعالى:(لكن الراسخون في العلم منهم يؤمنون بما أنزل إليك وما أنزل من قبلك والمقيمين الصلاة والمؤتون الزكاة)(النساء:162). يجعل النحويون في(والمقيمين) وجوها منها النصب على المدح بتقدير أعني وأمدح.([98]) وجعل القرطبي والشوكاني أن النصب على المدح أصحها.([99]) ورجّح ابن هشام"أن (المقيمين) نصب على المدح، وتقديره: أمدح المقيمين، وهو قول سيبويه والمحققين، وإنما قطعت هذه الصفة عن بقية الصفات لبيان فضل الصلاة على غيرها".([100]) وفي"الكشاف": "و(المقيمين) نصب على المدح لبيان فضل الصلاة، وهو باب واسع وقد كسره سيبويه على أمثلة وشواهد...".([101]) كما نفذ الألوسي إلى روح المعنى ودلالة الدلالة في نصب(المقيمين الصلاة) قطعا؛ "لما أن في إقامة

([97]) روح المعاني3/101،102.

([98])انظر:البيان1/275،الأنباري،تحقيق:د/طه عبد الحميد طه،الهيئة المصرية العامة للكتاب(1980)

([99])القرطبي6/11،فتح القدير1/684،الشوكاني،راجعه:يوسف الغوش،ط1(1995)دار المعرفة،بيروت

([100])شرح شذور الذهب/68،ابن هشام الأنصاري،تحقيق:محمد محيي الدين عبد الحميد.

([101])الكشاف1/590.وانظر:الكتاب2/62،63.معاني القرآن للزجاج2/130،132. التبيان1/309. البحر4/134.

الصلاة على وجهها انتصابا بين يدي الحق جل جلاله، وانقطاعا عن السوى، وتوجُها إلى المولى كسى المقيمين حلة النصب، ليهون عليهم النصب وقطعهم عن التبعية، فيا ما أحيلى قطع يشير إلى الاتصال بأعلى الرتب".([102]) ويتناول الدكتور تمام حسان المسألة في ضوء الرخصة في حديثه عن القرائن النحوية خاصة الترخص في الإعراب؛ "إذ نرى لفظ (المقيمين) تحف به المرفوعات من أمامه وورائه والعلاقة بينه وبين هذه المرفوعات علاقة العطف بقرينة الواو... وإذا اتضح معنى العطف بقرينة غير الإعراب أمكن الترخص في الإعراب كما نراه واقعا هنا".([103])

ــ قوله تعالى:"يحكم بها النبيون الذين أسلموا"(المائدة:44).

يذهب أبو البركات الأنباري والقرطبي والشوكاني إلى أن (الذين أسلموا) صفة مادحة للنبيين، فهي صفة على معنى المدح لا معنى الصفة التي تدخل بين الموصوف ومن ليس له صفة، لأنه لا يحتمل أن يكون(نبيون) غير مسلمين.([104]) كما يجعل الزمخشري وأبو حيان "وصف مدح الأنبياء كالصفات التي تجري على الله تعالى، وأريد بإجرائها التعريض باليهود، وأنهم بعداء عن ملة الإسلام التي هي دين الأنبياء كلهم...".([105])

وقد لمح الألوسي كل هذه المعاني وضمنها"روح المعاني" بقوله: "صفة أجريت على النبيين ــ كما قيل ــ على سبيل المدح،... والصفة قد تذكر لتعظم في نفسها، ولينوه بها إذا وصف بها عظيم، كما تذكر تنويها بقدر موصوفها،... ولقد أحسن القائل: أوصاف الأشراف أشراف الأوصاف،

([102]) روح المعاني5/14،15.

([103])البيان في روائع القرآن1/257،د/تمام حسان،ط2(2000) عالم الكتب،القاهرة.

([104]) انظر:البيان1/292،القرطبي6/123،فتح القدير2/54.

([105]) الكشاف1/636،637. وانظر: البحر/267. معترك الأقران1/350،351.

...والإسلام وإن كان من أشرف الأوصاف،...إلا أن النبوة أشرف وأجلّ؛ لاشتمالها على عموم الإسلام مع خواص المواهب التي لا تسعها العبارة، ...وقال عصام الملة: إن الإسلام للنبي كمال المدح؛ لأن الانقياد من المقتدي للخلائق التي لا تحصى وصْف لا وصْف فوقه".([106])

ـ قوله تعالى:"إن الذين آمنوا والذين هادوا والصابئون والنصارى من آمن بالله واليوم الآخر وعمل صالحا فلا خوف عليهم"(المائدة:69).

جاء عن الزجاج:"قال سيبويه والخليل،وجميع البصريين إن قوله: والصابئون محمول على التأخير، ومرفوع بالابتداء، والمعنى إن الذين آمنوا...،والصابئون والنصارى كذلك أيضا".([107])وإليه ذهب الزمخشري حيث يقول: "(والصابئون) رفع على الابتداء وخبره محذوف والنية به التأخير عما في حيز إن من اسمها وخبرها، كأنه قيل: إن الذين آمنوا والذين هادوا والنصارى حكمهم كذا، والصابئون كذلك،... فإن قلت: ما التقديم والتأخير إلا لفائدة، فما فائدة هذا التقديم؟ قلت: فائدته التنبيه على أن الصابئين يتاب عليهم إن صح منهم الإيمان والعمل الصالح فما الظن بغيرهم.وذلك أن الصابئين أبْيَن هؤلاء المعدودين ضلالا وأشدهم غيًّا".[108]

وقد فصّل الألوسي القول في(والصابئون)قطعا مبينا مغزى توسُّط الجملة بين إن وخبرها، مركزا على الجانب الدلالي في كل ذلك؛ "وإنما وسِّطت الجملة هنا بين إن وخبرها مع اعتبار نية التأخير ليسلم الكلام عن الفصل بين الاسم والخبر، وليعلم أن الخبر ذو دلالة على أن الصابئين مع ظهور

([106]) روح المعاني6/142،143.

([107]) معاني القرآن للزجاج2/193. وانظر: التبيان1/337. فتح القدير2/78.

([108]) الكشاف1/660،661. وانظر: البحر4/325.

ضلالهم وزيغهم عن الأديان كلها حيث قبلت توبتهم ــ إن صح منهم الإيمان والعمل الصالح فغيرهم أولى بذلك، ...والكلام فيما نحن فيه مسوق لبيان حال أهل الكتاب فصرْف الخبر إليهم أولى، وفي توسيط بيان حال الصابئين ما علمت من التأكيد، وأيضا في صرف الخبر إلى الثاني فصل للنصارى عن اليهود وتفرقة بين أهل الكتاب لأنه حينئذ عطف على قوله سبحانه:(والصابئون) قطعا، نعم لو صح أن المنافقين واليهود أوغل المعدودين في الضلال، والصابئين والنصارى أسهل حسن تعاطفهما وجعل المذكور خبرا عنهما، وترك كلمة التحقيق المذكورة في الأولين دليلا على هذا المعنى".([109]) وقد فطن بعض المعاصرين إلى مثل هذه الدلالة في الآية، وجعلها من التوسع في المعنى في اللغة، ضمْن(العطف على مغاير في الإعراب مع صحة إجرائه عليه) ،فعطَف مرفوعا على المنصوب؛ ذلك أن الصابئين أبعد المذكورين ضلالا فكان توكيدهم أقل فعطف على غير إرادة (إن).([110])

ــ قوله تعالى:"ويل لكل همزة لمزة*الذي جمع مالا وعدده"(الهمزة:1،2).

يذهب الرضي إلى أن"الجمهور على أن(الذي) بدل أو نعت مقطوع رفعا أو نصبا".([111])وإليه ذهب الأنباري والعكبري. ورجَّح الشوكاني نصبه على القطع للذم، قال: "الموصول بدل من كل، أو في محل نصب على الذم، وهذا أرجح؛ لأن البدل يستلزم أن يكون المبدل منه في حكم الطرح، وإنما وصفه سبحانه بهذا الوصف؛ لأنه يجري مجرى السبب والعلة في

([109]) روح المعاني6/201،202.

([110]) انظر: الجملة العربية والمعنى/198.

([111]) شرح الرضي2/307. وانظر: البيان2/535. التبيان2/512.

الهمز واللمز، وهو إعجابه بما جمع من المال، وظن أنه الفضل، فلأجل ذلك يستقصر غيره".([112])

ـ قوله تعالى:"وامرأته حمالة الحطب"(المسد:4).

أورد سيبويه هذه الآية الكريمة في "باب ما يجري من الشتم مجرى التعظيم وما أشبهه" حيث قال: "وبلغنا أن بعضهم قرأ هذا الحرف نصبا: (وامرأته حمالةَ الحطب) لم يجعل الحمالة خبرا للمرأة، ولكنه كأنه قال: أذكر حمالة الحطب، شتما لها".([113]) وجعل الزجاج و الأنباري والعكبري القراءة بنصب (حمالة) على الذم، واستجاد العكبري النصب على الذم على النصب على الحال، أي أذم حمالة الحطب.([114])

وقال ابن خالويه: "من قرأ(حمالةَ) بالنصب وهي قراءة عاصم نصب على الحال والقطع، وإن شئت على الشتم والذم، أشتم حمالة الحطب وأذم حمالة الحطب. والعرب تنصب على الذم كما تنصب على المدح".([115])

وجعل الفراء "النصب على جهتين: إحداهما أن تجعل الحمالة قطعا، لأنها نكرة،... والوجه الآخر: أن تشتمها بحملها الحطب، فيكون نصبها على الذم، وكانت تنم بين الناس، فذلك حملها الحطب".([116])

على هذا النحو يبدو القطع في تراكيب الذكر الحكيم، وتبدو دلالاته فيها، وقد توزعت على توابع مختلفة من نعت وعطف وبدل... بيد أن أكثرها

([112]) فتح القدير611/5. وانظر: روح المعاني230/30.

([113]) الكتاب70/2.

([114])انظر:معاني القرآن للزجاج375/5. البيان544/2. التبيان515/2.

([115])إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم/225،ابن خالويه،المكتبة الثقافية،بيروت(1987).

([116]) معاني القرآن للفراء298/3،299.

جاء في النعت. ويطول بنا المقام لو تتبعناها كلها،فهذه نماذج دالة.([117])

2 ــ في الحديث الشريف:

يأتي الاستشهاد بالحديث الشريف على القطع في تراكيب العربية على قلة، فقد استشهد به ابن مالك على القطع في البدل؛ ففي معرض حديثه عن جواز القطع في البدل ووجوبه يذكر ابن مالك أن البدل لو كان فيه تفصيل، وكان المفصل وافيا بآحاد المذكور جاز البدل والقطع، فإن كان المفصل غير واف بآحاد المذكور تعين القطع على الابتداء، وجعل الخبر (مِن) وضميرا مجرورا بها، كقول النبي (صلى الله عليه وسلم): "اجتنبوا الموبقاتِ: الشركُ بالله والسحر"([118])، ويروى: اجتنبوا الموبقات الشرك بالله والسحر وأخواتهما، وجاز الحذف لأن الموبقات سبع ثبتت في حديث آخر، واقتصر هنا على ثنتين تنبيها على أنهما أحق بالاجتناب.([119])

وتبع ابن مالك في ذلك قلة من النحاة من شراح ألفيته ومحشيها؛ كالأشموني والصبان والأهدل.([120])

كما استشهد ابن مالك بالحديث الشريف أيضا على القطع في النعت؛ فإذا كان المنعوت نكرة اشترط في قطع نعته مشاركة المعرفة بتقديم نعت غير

([117]) انظر مواضع أخرى ــ على سبيل المثال ،لا الحصر ــ إبراهيم:54.البيان2/54،النحل:42. البيان2/78،التبيان2/108،الإسراء:3.البيان2/86،التبيان2/120.الأحزاب:19.البيان2/266. سبأ:3. الزجاج4/240،الألوسي22/5.الصافات:6.الزجاج4/298،الألوسي23/68،الزمر:60القرطبي15/178. غافر:35.التبيان2/373.فصلت:3.البيان2/336.الدخان:37.التبيان2/394. المزمل:9.البيان2/471. البروج:18.البيان2/506.الناس:5. الشوكاني5/649.

([118]) انظر:صحيح البخاري4/77.تحقيق:د/مصطفى الذهبي،ط1(2000)دار الحديث،القاهرة.

([119]) شرح التسهيل3/341.

([120]) انظر: شرح الأشموني2/135.حاشية الصبان3/133.الكواكب الدرية2/127.

مقطوع، ومنه قول أبي الدرداء(رضي الله عنه): "نزلنا على خال لنا ذو مال وذو هيئة".([121])

ويبدو أن احتراز النحاة من تجويز الرواية بالمعنى في الحديث الشريف حدا بهم إلى التوقف كثيرا أمام الاستشهاد به، كما ذكر السيوطي في "الاقتراح" من أن كلامه (صلى الله عليه وسلم) يستدل منه بما ثبت أنه قاله على اللفظ المروي وذلك نادر جدا؛ فإن غالب الأحاديث مروي بالمعنى.([122])

3ــ في أقوال العرب:

يأتي الاستشهاد بأقوال العرب وكلامهم والاستدلال به في سياق القطع في تراكيب العربية قليلا، من ذلك ما أورده سيبويه في "باب ما ينتصب على التعظيم والمدح" من قولهم: الحمد لله الحميدَ، والحمد لله أهلَ الحمد، والملك لله أهلَ الملك.فإن شئت جعلته صفة فجرى على الأول، وإن شئت قطعته فابتدأته، وإن شئت نصبت.([123])

ومن ذلك أيضا ما ذكره ابن السراج في "الأصول" وابن يعيش في "شرح المفصل" من قول العرب: خلق الله الزرافة يديها أطول من رجليها.([124]) وذلك في معرض الاستشهاد والاستدلال به على القطع في تراكيب البدل.

وجلي أن الاستشهاد بكلام العرب وأقوالهم هنا قليل إذا قورن بغيره.

([121]) إعراب الحديث/58،العكبري،تحقيق:عبد الإله نبهان،دمشق(1977).شرح التسهيل3/318.

([122]) انظر:الاقتراح (في علم أصول النحو)53ــ55،السيوطي،تحقيق:د/أحمد محمد قاسم.

([123]) الكتاب2/62،63.وانظر:شرح جمل الزجاجي1/82.المقرب/224.أوضح المسالك3/84.

([124]) انظر: الأصول في النحو2/51. شرح المفصل3/64.

ب ــ القطع في لغة الشعر:

للشعر حظ وافر في شواهد القطع في تراكيب العربية؛ فقد استشهد إمام النحاة سيبويه بأبيات كثيرة في ثنايا كلامه عن القطع بصوره المختلفة في "الكتاب" تحت "باب ما ينتصب على التعظيم والمدح" وجملة هذا الباب أن سيبويه يورد تراكيب يجيز فيها الإتباع على الصفة أو العطف أو البدل ... والقطع إلى الرفع أو النصب. والجانب النحوي جلي في تراكيب هذه الأبيات سواء أكان القطع فيها إلى الرفع أم إلى النصب، لذا يأتي التركيز هنا على الجانب الدلالي فيها، وما تتضمنه هذه الأبيات من معان ودلالات، وهي ليست محصورة في عنوان الباب السابق ــ"التعظيم والمدح"ــ مقصورة عليه، بل جعل سيبويه ذلك لما ترجع إليه أغلب هذه المعاني، فالأبيات تتضمن معاني ودلالات أخرى غير التعظيم والمدح، ومما أورده سيبويه في ذلك قول الأخطل([125]):

نفسي فداءُ أميرِ المؤمنين إذا أبدى النواجذَ يومٌ باسلٌ ذَكَرُ
الخائضُ الغَمْرَ والميمونُ طائرُه خليفةُ الله يُستسقَى به المطرُ

فهذان البيتان من قصيدة طويلة يمدح بها الأخطلُ عبدَ الملك ابن مروان، لذا فقد قطع عنه صفاته (الخائض) وما بعدها إلى الرفع مدحا له وتعظيما، ولو نصبها لكان حسنا أيضا. وقد شرحهما النحاس بقوله: "حجة في أنه لم ينصبه وفيه معنى التعظيم، وإنما رفعه على الابتداء...".([126])

وقول مهلهل:

ولقد خبطن بيوت يَشْكُرَ خبطة أخوالُنا وهُمُ بنو الأعمام

([125]) الكتاب2/62.

([126])شرح أبيات سيبويه للنحاس/115،تحقيق:د/زهير غازي زاهد،ط1(1986) عالم الكتب.

كأنه حين قال: خبطن بيوت يشكر قيل: وما هم؟ فقال أخوالنا.([127]) وقد نصب صاحب"المُحَلى" (أخوالنا) قطعا على الترحم لا مدحا وتعظيما.([128]) وذكر النحاس([129]) أن للعرب في (أخوالنا) ثلاث لغات: الرفع بتقدير(هم) والنصب على معنى(أعني) والجر على البدل من(يشكر)، ويبقى الرفع أجودها للمعنى؛ فالشاعر مصرٌّ على ما فعل بهم مؤكدا على وعيه بالرابطة بينه وبينهم.

ويجعل سيبويه([130]) نظيره قول الخرنق بنت هفان القيسية:

لا يَبْعَدَن قومي الذين هُمُ سمُّ العُداةِ وآفةُ الجُزْرِ

النازلينَ بكل معْ معترَك والطيبينَ معاقد الأُزُرَ

فنصبت(النازلين والطيبين) على المدح،كأنها قالت:أمدح النازلين...

قال ابن هشام: "ويجوز رفع النازلين والطيبين أيضا على الإتباع لقومي، أو على القطع بإضمار(هم) ونصبهما بإضمار أمدح...".([131])

وهذا القطع ــ سواء إلى الرفع أم إلى النصب ــ أبلغ في مدحها قومها وأظهر؛ حيث وصفت قومها بالظهور والغلبة على العدو، وبالكرم ونحر الإبل للأضياف،وبأنهم شجعان يلازمون الحرب،وبأنهم أعفة عن الفواحش لا يقربونها. وهذه المعاني أظهر وأوقع على القطع منها على الإتباع.

ويجعل سيبويه مثله لكن على الذم والشتم قول ابن خياط العكلي:

وكُلُّ قوم أطاعوا أمرَ مرشدِهم إلا نُميرا أطاعتْ أمر غاويها

([127]) الكتاب2/16،63.

([128]) المحلى(وجوه النصب)/38،ابن شقير،تحقيق:د/فائز فارس،مؤسسة الرسالة،بيروت.

([129]) شرح أبيات سيبويه للنحاس/95،96.

([130]) الكتاب2/64.وانظر:شرح أبيات سيبويه للنحاس/116.الكامل2/46.الإنصاف2/468،469.

([131]) أوضح المسالك3/282.

الظاعنين ولما يُظْعِنُوا أحدا والقائلون لمن دارٌ نخلِّيها

فنصبه كنصب الطيبين إلا أن هذا شتم لهم وذم، كما أن الطيبين مدح لهم وتعظيم. وإن شئت أجريت هذا كله على الاسم الأول، وإن شئت ابتدأته جميعا فكان مرفوعا على الابتداء. كل هذا جائز في ذين البيتين وما أشبههما، كل ذلك واسع.([132]) يقول النحاس: "نصبه على الذم كأنه قال: أعني أو أذم. ومعنى البيت أنه هجاهم فقال: إذا نزلوا مكانا جاء غيرهم فأزعجهم منه، وإذا نزل قوم مكانا فرعَوا نباته وارتحلوا نزل هؤلاء بعدهم، فإنما هم ينزلون متى تخلو الدار".([133])وهذا أبلغ في هجائهم وذمهم. ولكي يؤكد هذه المعاني نصب إحدى الصفتين ورفع الأخرى ــ وهي رواية سيبويه ــ وذلك خير من جعلهما على حالة واحدة من النصب أو الرفع؛ وذلك لتجديد اهتمام السامع وإثارته إلى المعاني المقصودة.

كما يجعل سيبويه من هذا الباب في النكرة قول أمية ابن أبي عائذ الهذلي:

ويأوي إلى نسوةٍ عُطَّلٍ وشُعْثًا مراضيعَ مثل السَّعالي

كأنه حيث قال(إلى نسوة عطل) صرن عنده ممن عُلم أنهن شعث، ولكنه ذكر ذلك تشنيعا لهن وتشويها. قال الخليل كأنه قال:وأذكرهن شعثا.([134]) وقد نصب صاحب(المحلى) شعثا ومراضيع على الترحم.([135])

ثم يعود سيبويه في هذا الباب نفسه من الذم والشتم إلى المدح والثناء، فيورد استشهاداته الشعرية على هذا الباب"باب ما ينتصب على التعظيم

([132])الكتاب2/64،65. وانظر: شرح أبيات سيبويه للسيرافي2/21، تحقيق: د/محمد علي سلطاني، دار المأمون للتراث،دمشق(1979). الإنصاف2/470،471.المحلى/38.

([133]) شرح أبيات سيبويه للنحاس/116.

([134]) الكتاب2/66. وانظر: شرح أبيات سيبويه للنحاس/116،117.أوضح المسالك3/283.

([135]) المحلى/38،39.

والمدح" ملخصا لنا المسألة مركزا معنى التعظيم ودلالته في مثل هذه المواضع، وهو"أنه ليس كل موضع يجوز فيه التعظيم، ولا كل صفة يحسن أن يُعَظَّم بها. لو قلت: مررت بعبد الله أخيك صاحبَ الثياب أو البزازَ، لم يكن هذا مما يُعَظَّم به الرجل عند الناس ولا يفخم به. وأما الموضع الذي لا يجوز فيه التعظيم فأن تذكر رجلا ليس بنبيه عند الناس، ولا معروف بالتعظيم ثم تعَظِّمه كما تعظِّم النبيه... فاستحسنْ من هذا ما استحسنَ العربُ، وأجزْه كما أجازتْه".([136]) وقد لمح الأعلم الشنتمري هذا المعنى فشرحَه رابطا إياه بالدلالة والمغزى في قوله: "واعلم أن التعظيم يحتاج إلى اجتماع معنيين في المُعَظَّم، أحدهما أن يكون المعنى الذي عُظِّم به صفةَ مدح وثناء ورفعة، والآخر أن يكون المُعَظَّمُ قد عرفه المخاطب وشُهِرَ عنده بما عُظِّم به...".([137])

والملاحظ أن هذين المعنيينِ في التعظيم أحدهما يتعلق بالمعظَّم، والآخر يتعلق بما عُظِّم به، كما أن الملاحظ أن سيبويه في هذا الباب "باب ما ينتصب على التعظيم والمدح" يخلط في شواهده الشعرية بين ما جاء منها على القطع تعظيما ومدحا، وما جاء منها على القطع شتما وذما، على الرغم من أنه عقد للمعنى الثاني بابا أسماه "باب ما يجري من الشتم مجرى التعظيم وما أشبهه". وفي هذا الباب يستكمل سيبويه ما أورده من شواهد شعرية مستدلا بها على جواز القطع رفعا أو نصبا لكن على الشتم، وكأن سيبويه هنا يجعل هذا المعنى مستقلا برأسه لا يندرج مع معنى الذم.

([136]) الكتاب2/69.

([137]) النكت في تفسير كتاب سيبويه1/475،الأعلم الشنتمري،تحقيق:زهير عبد المحسن،ط1(1987).

ويشرح معناه ممثلا له في أول الباب بقوله: أتاني زيد الفاسقَ الخبيثَ، لم يرد أن يكرّره ولا يعرفك شيئا تنكره، ولكنه شتمه بذلك.([138])

ويورد سيبويه في هذا الباب "باب الشتم" كثيرا من الشواهد الشعرية، منها قول عروة الصعاليك العبسي:

سقوني الخمر ثمَّ تكنفوني عُداةَ الله من كَذب وزُور

إنما شتمهم بشيء قد استقر عند المخاطبين.([139]) ويذهب النحاس إلى أنه حجة لنصب (عداة الله) على الشتم، كأنه قال:أذكر أو أعني عداة الله.([140])

وقول النابغة الذبياني:

لَعَمْري وما عَمْري عَلَيّ بهيِّن لقد نطقَتْ بُطْلا عَلَيَّ الأقارعُ

أُقارِع عوفٍ لا أحاول غيرها وجوهَ قرود تلتقي من تُجادِعُ

فهذان البيتان من قصيدة للنابغة قالها يعتذر إلى النعمان ابن المنذر، وكان بنو قريع التميميون قد سعوا به إلى النعمان، فهو يقسم غير كاذب أنهم قالوا باطلا، وهم سفهاء يطلبون من يشاتمهم، وقد نصب (وجوه قرود) على الشتم، كأنه قال: أشتم وجوه قرود.([141])

وقد نصبه المبرد وصاحب (المحلى) على الذم.([142])

وقول الشاعر([143]):

متى تَرَ عينَيْ مالكٍ وجِرانَه وجنبَيْه تَعْلَمْ أنه غير ثائِرِ

([138]) الكتاب2/70.

([139]) الكتاب 2/70.

([140]) شرح أبيات سيبويه للنحاس/117. وانظر: الكامل2/45. النكت1/475.

([141])انظر: الكتاب2/70،71.شرح أبيات سيبويه للسيرافي1/446. وللنحاس/118.

([142]) انظر: الكامل2/45. المحلى/36.

([143]) الكتاب2/71.

حِضَجْرٌ كأمِّ التوأمَيْنِ توكأت على مرفقيْها مُسْتَهِلَّةَ عاشِرِ

رفع (حضجر) على القطع والابتداء من (مالك)، يهجوه بالتنعُّم والسكون إلى رفاهية العيش والدعة والنوم عن الثأر، فهو ليس كهيئة الثائر وإنما يشبه أُمًّا لتوأمين توكأت على مرفقيها لثقلها وقد زادت على عدة حملها فكان ذلك أثقل لها. ويروي السيرافي أن البيتين لسماعة النعماني يهجو رجلا من بني نمر قتل ابن عم له، فلم يثأر به، والشاهد فيه أنه رفع (حضجر) وهو يريد الشتم، كأنه قال: هو حضجر.([144])

ويجعل منه سيبويه قول رجل من أزد السراة:([145])

قُبِّح مَنْ يزني بِعَوْ فٍ من ذواتِ الخُمُرْ

الآكلَ الأشْلاءَ لا يَحْفِلُ ضَوْءَ القَمَرْ

فقد نصب (الآكلَ) على الشتم بإضمار فعل، يهجوه بالنَّهَم والقعود عن الأسفار. وفي رواية السيرافي "الآكلَ الأسلاء" جمع سلا، وهو الجلدة الرقيقة التي تخرج مع المولود من بطن أمه، ولا يحفل ضوء القمر، يعني أنه لا يبالي أن يجاهر بفعل القبيح وما يسقطه، فهو لنهمه يأكل القاذورات يهجوه بذلك أيضا.([146])

وجعل الأعلم " الآكلَ نصب على الذم ويعني به عوفا المخفوض،يريد أنه يأتي الأعمال القبيحة لا يحفل ظهورها عليه".([147])

وقول الفرزدق:

كم عمةٍ لك يا جريرُ وخالةٍ فدعاءَ قد حلبتْ عَلَيَّ عِشارِي

([144]) شرح أبيات سيبويه للسيرافي1/591،592. وانظر: النكت1/476.

([145]) الكتاب2/72.

([146]) انظر: شرح أبيات سيبويه للسيرافي2/5.

([147]) النكت1/477.

شَغَّارةً تَقِدُ الفَصِيلَ بِرِجْلِهَا فَطَّارَةً لقَوَادِمِ الأبكَارِ

جعله شتما،وكأنه حين ذكر الحلب صار من يخاطَب عنده عالما بذلك.([148])

فسيبويه يجعل قطع(شغارة) و(فطارة) نصبا على الشتم، وجعل محقق "الكتاب" نصبهما على الذم. وجعل النحاس النصب على الذم أيضا حيث يقول: "حجة لنصب (شغارة) و(فطارة) على الذم كأنه قال:أذكرها هكذا".([149]) كما جعل الأعلم نصبها على الذم؛ "أراد أن عمته وخالته راعيتان، ألا تراه وصفهما بالحلب،... وقوله(شغارة) منصوب على الذم، والمعنى أنها ترفع رجلها لتضرب الفصيل فتقذه...".([150])

وقول الآخر:

طَلِيقُ الله لم يَمْنُنْ عَلَيْه أبو داوود وابنُ أبي كثيرِ

ولا الحجَّاجُ عَيْنَي بنتِ ماءٍ تُقَلِّبُ طَرْفَهَا حَذَرَ الصُّقُورِ

فهو بمنزلة(وجوهَ قرود).([151])

فهو عند سيبويه منتصب على القطع شتما له؛ حيث جعله مثل (وجوهَ قرود) على الشتم كما سبق. لكن السيرافي يجعل الشاهد في نصبه (عيني بنت ماء) على الذم؛ قاله إمام بن أقرم النميري بعد أن أفلت من سجنه، جعل عيني الحجاج تموجان كعيني طائر من طير الماء نظر إلى صقر ففزع منه، فعيناه تدوران.([152]) وهو ما ذهب إليه الأعلم؛ "فنصب عيني

([148]) الكتاب2/72،73.

([149]) شرح أبيات سيبويه للنحاس/118.

([150]) النكت1/478.

([151]) الكتاب2/73. وانظر: شرح أبيات سيبويه للنحاس/118.

([152]) انظر: شرح أبيات سيبويه للسيرافي2/7،8.

بنت ماء على الذم، يصف أن الحجاج جبان يحدِّد طرفه من الفزع كبنت ماء ، أي كطائر من طيور الماء إذا نظر إلى صقر".([153])

والمعنى على هذا الوصف يصلح لأن يكون شتما للحجاج كما ذهب سيبويه،كما يصلح أن يكون ذمّا له كما ذهب السيرافي والأعلم الشنتمري. ولا يقتصر سيبويه على هذه المعاني وتلك الدلالات فيما أورده من شواهد على القطع في هذا الباب، بل يورد شواهد أخرى على القطع أيضا لكنها تتضمن دلالات أخرى غير التي ذكرها كالمدح والذم والشتم...، ويجعل "من هذا (الترحُّم) ويكون بالمسكين والبائس ونحوه، ولا يكون بكل صفة ولا بكل اسم ولكن ترَحَّمْ بما ترحمتْ به العرب".([154])

ويفسر الأعلم هذا المعنى مفرقا بينه وبين (التعظيم) و(الشتم) بقوله: "اعلم أن مذهب الترحّم غير مذهب التعظيم والشتم، لأنهما شيء قد وجب للمعظَّم والمشتوم وشهرا به قبل التعظيم والشتم فيُذْكَر على جهة المدح له والذمّ، والترحّمُ إنما هو رقة وتحنُّن يُلْحِقُ الذاكرُ على المذكور في حال ذكره إياه".([155])

ويجعل منه سيبويه " قول القائل:

فأصبحَتْ بِقَرْقَرَى كَوَانِسا فلا تَلُمْه أن ينامَ البائسا

وكان الخليل يقول: إن شئت رفعته من وجهين فقلت: مررتُ به البائسُ، كأنه لمّا قال مررتُ به قال المسكين هو، والبائس أنت، وإن شاء قال: مررت به المسكينَ هو، والبائس أنت. وإن شاء قال: مررت به المسكينَ،

([153]) النكت1/478. وانظر: المحلى/36.

([154]) الكتاب2/74،75.

([155]) النكت1/479،480.

فما يترحم به يجوز فيه هذان الوجهان وهو قول الخليل رحمه الله".([156])
فالبائس يجوز فيه القطع رفعا أو نصبا على الترحّم، "كأنه قال: فلا تلمه أن ينام ثم قال: بَعْدُ أعني أو أرحمُ البائسا، وهذا كقولك: مررتُ به المسكينُ بالرفع والنصب والجر".([157])

هكذا ترد شواهد الشعر على القطع في معان ودلالات مختلفة غير المدح والذم...، ومن يتتبع "الكتاب" يجد فيه أبياتا شعرية أخرى كثيرة في مواضع متفرقة منه، يوردها سيبويه شاهدة على القطع استدلالا على معاني الشتم والمدح والتعظيم...، وهكذا فعل"شراح" أبياته كالنحاس والسيرافي وغيرهما.([158]) وثمة أبيات شعرية أخرى شاهدة على القطع متفرقة في كتب النحو واللغة، وإنما ركزنا هنا على "الكتاب" ؛ لأن معظم النحاة بعده استقوا منه وصدروا عنه. وهكذا ترد تراكيب القطع في لغة الشعر متضمنة معاني ودلالات أخر تصب في معظمها في هذه الدلالات الرئيسة كالمدح والذم والترحم...،وعليه تأتي دلالات القطع على مستويي اللغة:نثرا وشعرا،ليبدو ــ في النهاية ــ القطع في العربية بين النحو والدلالة.

([156]) الكتاب2/75،76.

([157]) شرح أبيات سيبويه للنحاس/119. وانظر:المحلى/39. والنكت1/480.

([158]) انظر ــ على سبيل المثال ــ :الكتاب2/65،66،149 ــ 152، 194وشرح أبيات سيبويه للنحاس 120،121،وللسيرافي1/247ــ249،506،509،542.ج2/6،27والمحلى/35والنكت1/473ــ475

خاتمة

وقفت هذه الدراسة "القطع في تراكيب العربية بين النحو والدلالة" على عدة أمور خلصت إليها يمكن تركيزها في الآتي:

ـ في العربية ظاهرة جديرة بالالتفات إليها وهي القطع في تراكيبها، وقد اختفت من التعبير ـ تحريرا ومشافهة ـ منذ زمن،يحسن الرجوع إليها.

ـ يتضمن القطع في العربية جانبين: نحويا ركز عليه النحاة وفصلوا القول فيه،ومعنويا دلاليا توقف كثير من النحاة عنده ولم يسبروا غوره.

ـ يعد القطع في العربية ضربا من التفنن في أساليبها قصدت إليه لتنوع معانيها وتحصيل دلالات لا تتحقق في الإتباع.

ـ في ضوء القطع في العربية يمكن تفسير تراكيب قد تبدو خارجة عن مألوف عادتها أو عن الجاري من طرائقها وسننها.

ـارتبط معظم شروط النحاة بأحكامهم في قطع النعت وكان لها مغزاها

ـ تفاوت وقوع القطع في التوابع نظرا لطبيعة كل منها،ووجود فروق دلالية بينها،فكثر القطع في النعت وقل في التوكيد وانعدم في عطف البيان.

ـ قد يأتي القطع وجوبا في تراكيب العربية بديلا لعدم إمكان الإتباع فيها.

ـ حصر كثير من النحاة معاني القطع في أمور محددة كالمدح والذم...، والواقع اللغوي: نثرا وشعرا يعضد أن القطع يفيد معاني ودلالات أخرى كثيرة،خاصة في تراكيب اللغة الحية(المستعملة)تحتاج إلى سبر غورها.

ثبت المصادر والمراجع

أولا: القرآن الكريم

ثانيا: المصادر النحوية

ـ ارتشاف الضرب(من لسان العرب) ،أبو حيان الأندلسي،تحقيق:د/رجب محمد عثمان،ط1(1998) مكتبة الخانجي بالقاهرة.

ـ الأصول في النحو،ابن السراج،تحقيق:د/عبد الحسين الفتلي ، ط4(1999) مؤسسة الرسالة،بيروت.

ـ إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم،ابن خالويه،المكتبة الثقافية،بيروت(1987).

ـ الاقتراح (في علم أصول النحو)،السيوطي،تحقيق:د/أحمد محمد قاسم.

ـ الإنصاف(في مسائل الخلاف) ،الأنباري، المكتبة العصرية، بيروت(1987).

ـ أوضح المسالك(إلى ألفية ابن مالك)،المكتبة العصرية،بيروت(1994).

ـ البحر المحيط (في التفسير) ،أبو حيان الأندلسي، دار الفكر، بيروت(1992).

ـ البسيط(في شرح جمل الزجاجي)،ابن أبي الربيع،تحقيق:د/عياد الثبيتي، ط1(1986) دار الغرب الإسلامي،بيروت.

ـ البيان في روائع القرآن،د/تمام حسان، ط2(2000) عالم الكتب،القاهرة.

ـ البيان(في غريب إعراب القرآن)، أبو البركات الأنباري،تحقيق:د/طه عبد الحميد طه،الهيئة المصرية العامة للكتاب(1980).

ـ التبيان في إعراب القرآن، العكبري،ط1(1997) دار الفكر،بيروت.

ـ التطور النحوي ،برجشستراسر،تعليق:د/رمضان عبد التواب،مكتبة الخانجي بالقاهرة(1982).

ـ التوابع بين القاعدة والحكمة، د/محمود عبد السلام شرف الدين، ط1(1987) دار الثقافة العربية .

ـ الجامع لأحكام القرآن،القرطبي، دار الكتب العلمية، بيروت.

ـ الجملة العربية والمعنى،د/فاضل السامرائي،ط1(2000) دار ابن حزم، بيروت.

ـ حاشية الصبان(على شرح الأشموني) ، دار إحياء الكتب العربية،عيسى البابي الحلبي.

ـ حاشية يس على التصريح،دار إحياء الكتب العربية،فيصل عيسى الحلبي بمصر.
ـ دلائل الإعجاز(في علم المعاني)،عبد القاهر الجرجاني،تعليق:السيد محمد رشيد رضا،دار المعرفة، بيروت(1982).
ـ روح المعاني،الألوسي البغدادي،ط5(1985) دار إحياء التراث العربي، لبنان.
ـ شرح ابن عقيل (على ألفية ابن مالك)،ط20(1980) دار التراث، القاهرة.
ـ شرح أبيات سيبويه للسيرافي، تحقيق: د/محمد علي سلطاني، دار المأمون للتراث، دمشق(1979).
ـ شرح أبيات سيبويه للنحاس،تحقيق:د/زهير غازي زاهد،ط1(1986) عالم الكتب.
ـ شرح الأشموني(على ألفية ابن مالك) ، دار إحياء الكتب العربية،فيصل عيسى البابي الحلبي بمصر.
ـ شرح التسهيل،ابن مالك،تحقيق:د/عبد الرحمن السيد،د/محمد بدوي المختون، ط1(1990)دار هجر للطباعة والنشر.
ـ شرح التصريح على التوضيح،الشيخ خالد الأزهري،دار إحياء الكتب العربية، فيصل عيسى البابي الحلبي.
ـ شرح جمل الزجاجي،ابن عصفور،تحقيق:أنس بديوي،الطبعة الأولى(2003) دار إحياء التراث العربي، بيروت.
ـ شرح الرضي (على الكافية)،تصحيح وتعليق:يوسف حسن عمر
ـ شرح شذور الذهب،ابن هشام الأنصاري،تحقيق:محمد محيي الدين عبد الحميد.
ـ شرح قطر الندى وبل الصدى،ابن هشام،تعليق:محمد محيي الدين عبد الحميد.
ـ شرح المفصل،ابن يعيش، عالم الكتب، بيروت.
ـ صحيح البخاري، تحقيق:د/مصطفى الذهبي،ط1(2000)دار الحديث،القاهرة.
ـ ظاهرة العدول عن المطابقة في العربية،د/حسين عباس الرفايعة، ط1(2006) دار جرير،عمان
ـ فتح القدير،الشوكاني،مراجعة:يوسف الغوش،ط1(1995)دار المعرفة،بيروت.
ـ القاموس المحيط ،الفيروزابادي ،ط1(1995)دار الكتب العلمية،بيروت.
ـ الكامل في اللغة والأدب،المبرد، مؤسسة المعارف، بيروت.

ـ الكتاب،سيبويه،تحقيق:عبد السلام هارون،ط3(1988)مكتبة الخانجي بالقاهرة.
ـ الكشاف(عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل)،الزمخشري،دار الكتاب العربي،بيروت(1986).
ـ الكليات(معجم في المصطلحات والفروق اللغوية)،أبو البقاء الكفوي،تحقيق:د/عدنان درويش ومحمد المصري ،ط2(1988) مؤسسة الرسالة،بيروت.
ـ الكواكب الدرية(على متممة الأجرومية) ،الأهدل،دار الكتب العلمية،بيروت.
ـ اللباب في علل البناء والإعراب،العكبري،تحقيق:د/غازي طليمات، ط1(1995) دار الفكر، دمشق.
ـ لسان العرب،ابن منظور، ط1(1988) دار إحياء التراث العربي،بيروت.
ـ اللغة العربية(معناها ومبناها)،د/تمام حسان،ط3(1998) عالم الكتب، القاهرة.
ـ المحرر الوجيز،ابن عطية الأندلسي، تحقيق:المجلس العلمي بفاس(1977).
ـ المحلى(وجوه النصب) ،ابن شقير،تحقيق:د/فائز فارس،مؤسسة الرسالة،بيروت.
ـ معاني القرآن ، الفراء، ط3(1983)، عالم الكتب، بيروت.
ـ معاني القرآن وإعرابه للزجاج،تحقيق:د/عبد الجليل شلبي،ط1(1994)دار الحديث.
ـ معترك الأقران، السيوطي، تحقيق: محمد علي البجاوي، دار الفكر العربي.
ـ المقتضب،المبرد،تحقيق:محمد عبد الخالق عضيمة،عالم الكتب.
ـ المقرب،ابن عصفور،تحقيق:د/أحمد الجواري وعبد الله الجبوري، ط1(1971).
ـ نتائج الفكر،السهيلي،تحقيق:د/محمد إبراهيم البنا،ط2(1985) دار الرياض للنشر.
ـ النكت في تفسير كتاب سيبويه، الأعلم الشنتمري،تحقيق:زهير عبد المحسن سلطان، منشورات معهد المخطوطات العربية،ط1(1987) الكويت.